الفساد:
" رؤية جنائية لتحديات المكافحة وآليات الإصلاح في إطار الحوكمة والتجارب المقارنة"

Corruption:
"A forensic view of the challenges of combating and reform mechanisms within the framework of governance and comparative experiences."

إعداد

د / زينب صلاح الدين الضهيرى

أستاذ مشارك القانون الجنائى بكلية الحقوق جامعه طيبة

Dr. Zainab Salaheldeen eldohery

Associate Professor of Criminal Law, Faculty of Law, Taibah University

الفساد:
" رؤية جنائية لتحديات المكافحة وآليات الإصلاح في إطار الحوكمة والتجارب المقارنة"

ملخص البحث :

يتناول هذا البحث ظاهرة الفساد من منظور جنائي ، حيث يهدف إلى استكشاف التحديات المتعلقة بمكافحة الفساد وتهيئة آليات الإصلاح في إطار الحوكمة الفعالة،و يعرض البحث تعريفات الفساد وتصنيفاته، ويستعرض المفاهيم الأساسية المرتبطة به مثل النزاهة، الشفافية، والحوكمة.

كما يتناول التحديات التي تواجه مكافحة الفساد، بما في ذلك ضعف التشريعات وآليات الرقابة، بالإضافة إلى تحديات ضبط جرائم الفساد وتتبع عائداتها، و يركز البحث أيضًا على استراتيجيات مكافحة الفساد، بما في ذلك السياسة الجنائية وتجريم الفساد، ويستعرض تجارب دول ناجحة مثل سنغافورة والمملكة العربية السعودية.

ومن خلال هذا البحث، يتم تقديم مقترحات عملية تهدف إلى تعزيز الوقاية من الفساد والارتقاء بمستوى الحوكمة كضمانة لتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات الدلالية : الفساد ،المكافحة ،الحوكمة ،النزاهة ،الشفافية ،التجارب المقارنة، الوقاية من الفساد.

Search summary:

This research deals with the phenomenon of corruption from a criminal perspective, as it aims to explore the challenges related to combating corruption and creating reform mechanisms within the framework of effective governance. The research presents definitions and classifications of corruption, and reviews the basic concepts associated with it such as integrity, transparency, and governance.

It also addresses the challenges facing anti-corruption, including weak legislation and oversight mechanisms, in addition to the challenges of controlling corruption crimes and tracking their proceeds. The research also focuses on anti-corruption strategies, including criminal policy and criminalizing corruption, and reviews the experiences of successful countries such as Singapore and the Kingdom of Saudi Arabia.

Through this research, practical proposals are presented aimed at enhancing the prevention of corruption and raising the level of governance as a guarantee for achieving sustainable development.

Keywords: Corruption, combating, governance, integrity, transparency, comparative experiences, preventing corruption.

مقدمة البحث

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادى له وصل الله وسلم وبارك على سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ..... وبعد.

تشكل ظاهرة الفساد إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمعات الحديثة، حيث تؤثر سلبًا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقلل من ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

و يتطلب التصدي لهذه الظاهرة مقاربة شاملة تستند إلى أسس قانونية وإنسانية،و في سياق هذا البحث، سنسلط الضوء على الفساد من منظور جنائي، مع التركيز على التحديات المتعلقة بمكافحة هذه الظاهرة ووضع آليات فعالة للإصلاح.

يسعى هذا البحث إلى تقديم رؤية متكاملة حول كيفية تحسين جهود مكافحة الفساد من خلال تعزيز الحوكمة، وتعزيز النزاهة، وزيادة الشفافية. ففهم العلاقة بين الفساد والمفاهيم المرتبطة به يعد خطوة أساسية للتعرف على أفضل السبل للتصدي له.

كما أن تحليل التجارب الناجحة لدول معينة يوفر دروسًا قيمة يمكن تطبيقها على الأصعدة المحلية والإقليمية، ومن خلال هذا البحث، نأمل في الكشف عن الفُرص والتحديات في مجهودات مكافحة الفساد، موضحين الحاجة إلى استراتيجيات شاملة تدمج ممارسات الحوكمة الجيدة مع السياسة الجنائية، بهدف تحقيق مجتمع نزيه ومزدهر.

إشكالية البحث :

تُعدّ ظاهرة الفساد من المشاكل المعقدة التي تؤثر بشكل كبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول، وعلى الرغم من الجهود الدولية والمحلية المبذولة لمكافحته، إلا أن الفساد لا زال يفتك بالموارد ويقوض ثقة المواطنين في مؤسساتهم.

وتتجلى إشكالية هذا البحث في تساؤلات عدة، منها: ما هي العوامل المؤدية إلى تفشي الفساد في المجتمعات؟ وكيف يمكن تحقيق النزاهة والشفافية كسبيل لمكافحة هذه الظاهرة؟ وما هي الاستراتيجيات الفعالة التي يمكن تبنيها من أجل التصدي للفساد؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في معالجته قضية محورية تؤثر سلبًا على كافة جوانب الحياة في المجتمعات، من خلال تقديم فهم شامل لظاهرة الفساد من منظور جنائي، مع التركيز على تحديات مكافحته واقتراح آليات إصلاح فعالة.

أهداف البحث:

أولا: تحديد مفهوم الفساد: من خلال توضيح المفاهيم المختلفة للفساد وتصنيفاته من خلال التعريفات العلمية والقانونية.

ثانيا: تحليل العلاقة بين الفساد والمفاهيم المرتبطة به: كدراسة العلاقة بين الفساد والنزاهة، ودور الشفافية والحوكمة في مكافحة الفساد.

ثالثا: تشخيص التحديات: بمعرفة التحديات المتمثلة في ضعف التشريعات وآليات الرقابة، والتحديات المتعلقة بضبط جرائم الفساد وتتبع عائداتها.

رابعا: استكشاف الاستراتيجيات: من خلال تحليل استراتيجيات مكافحة الفساد، بما في ذلك السياسة الجنائية وتجريم الفساد، والنظام العقابي لجرائم الفساد.

خامسا: استعراض التجارب الدولية: تقديم أمثلة عملية من التجارب الناجحة لدول مثل سنغافورة والمملكة العربية السعودية في مكافحة الفساد، للاستفادة منها في وضع استراتيجيات فعالة

منهج البحث :

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لفهم أبعاد ظاهرة الفساد ، كما يُستخدم المنهج المقارن لتحليل التجارب الدولية الناجحة، مثل التجربة السنغافورية وتجربة المملكة العربية السعودية، بهدف تحديد عناصر النجاح ومدى قابليتها للتطبيق ،و يدمج البحث بين التحليل النظري والدراسة التطبيقية لتقديم رؤية شاملة وعملية لمكافحة الفساد.

الدراسات السابقه:

١. محمد، ئالان جمال، إبراهيم، أحمد مازن، **المواجهة الجنائية للفساد في ضوء أحكام قانون العقوبات العراقي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،** المجلة القانونية،المجلد(٩)العدد (٨)2021 .

يناقش البحث الفساد كظاهرة تعكس ضعف الدولة وأجهزتها الرقابية، حيث يركز على مفهوم الفساد ومظاهره وآليات مكافحته ضمن إطار التشريعات الجنائية العراقية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وقد توصل الباحثون في ختام دراستهم إلى عدد من النتائج، منها أن الفساد يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لسوء توزيع الموارد، وتفشي الظلم

والشعور بالحرمان. كما أظهرت النتائج أن ضعف المؤسسات العامة يُعَد أحد الأسباب الرئيسية لتفاقم الفساد.

وعليه، فقد أوصى الباحثون بتفعيل الرقابة، وتشريع قوانين مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية، ونشر الوعي القانوني، وتبني تجارب دولية ناجحة.

واختتم البحث بالتأكيد على أهمية تكامل التشريعات الجنائية مع الجهود الإدارية والاجتماعية لتحقيق مكافحة فعالة للفساد.

يتفق بحثي مع البحث المشار إليه في عدة جوانب، أبرزها:

- السعي لمواجهة ظاهرة الفساد وتحليل آثاره السلبية على المجتمعات من زوايا متعددة.
- التأكيد على أهمية السياسات التشريعية والقانونية في مكافحة الفساد.
- تناول تعريف الفساد وصوره المختلفة، مع تسليط الضوء على تأثيراته السلبية على المؤسسات والمجتمعات.
- التأكيد على ضرورة تبني آليات شفافة وفعّالة، سواء عبر التشريعات أو من خلال الاعتماد على التجارب الناجحة لمواجهة الفساد بكافة أشكاله.
- تسليط الضوء على أهمية الشفافية والرقابة كأدوات رئيسية تقليل الفساد وضمان النزاهة.

ومع ذلك، هناك أوجه اختلاف ولتوضيحها:

يركز البحث "المواجهة الجنائية للفساد" على السياق العراقي بشكل خاص، مع الإشارة إلى تطبيقات قانون العقوبات العراقي، بينما يتناول البحث محل الدراسة

الموضوع من منظور عالمي، من خلال دراسة تجارب دولية مثل التجربة السنغافورية وتجربة المملكة العربية السعودية.

تعتمد الدراسة السابقة بشكل كبير على التشريعات المحلية والآليات القانونية العراقية، بينما يستخدم البحث محل الدراسة المنهج المقارن لتحليل تجارب دول متعددة واستنباط الدروس منها.

تركّز الدراسة السابقة بصورة أساسية على العقوبات والمواجهة الجنائية كحل رئيسي، في حين يوسع بحثي نطاق النظر ليشمل استراتيجيات إضافية مثل الحوكمة والسياسات الوقائية، علاوة على العقوبات.

٢. **دور الحوكمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد: دراسة تحليلية لمؤشر الشفافية ومؤشر المساءلة والمحاسبة في المملكةالعربية السعودية**، د/ ناصر محمد بن ناصر، مجلةجامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الاسلامية٢٠١٩ م

البحث يناقش دور الحوكمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، مع التركيز على مؤشر الشفافية والمساءلة في المملكة العربية السعودية.

و يستعرض أهمية سيادة القانون، ونشر المعلومات، وإنشاء أجهزة مختصة بالشفافية، مع دعم الجهات الرقابية والمجتمع المدني، كما يسلط الضوء على أهمية الإعلام والحكومة الإلكترونية، وآليات التسوية في قضايا الفساد، مع تقديم توصيات لتعزيز الشفافية والمساءلة. ويخلص البحث إلى أن الحوكمة القوية والمشاركة المجتمعية تسهم في محاربة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة.

وتتفق الدراسه السابقه مع بحثنا في تناول الدراسه السابقه مكافحة الفساد، مع التركيز على الشفافية، النزاهة، والحوكمة كإطار لمكافحة الفساد ، واستخدام المنهج

الوصفي التحليلي، وهو متوافق الدراسه محل البحث فى تحليل الظاهرة وتصنيفها.كما يشترك البحثان في التأكيد على دور الحوكمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، والتركيزعلى التشريعات والسياسات المتعلقة بمكافحة الفساد.

ولكنهما يختلفان في :

- **نطاق البحث:** فالدراسه السابقه تركز بشكل أساسي على تجربة المملكة العربية السعودية، خاصة في ضوء رؤية ٢٠٣٠، بينما البحث محل الدراسه يشمل تجارب دولية أخرى مثل سنغافورة.
- **التقسيم الداخلي للموضوعات:** فالبحث محل الدراسه يفصل بين تعريف الفساد، وتصنيفاته، والتحديات والاستراتيجيات، بينما الدراسه السابقه تركز على الحوكمة والشفافية ودورها في مكافحة الفساد.
- **التركيز على التجارب المقارنة:** تركز الدراسه السابقه على المملكة العربية السعودية دون تناول تجارب دولية أخرى، بينما يحتوى بحثنا على مقارنة بين تجربة سنغافورة والسعودية.

خطة البحث :

الفصل الأول: ماهية الفساد

المبحث الأول: تعريف الفساد وتصنيفاته

المطلب الأول : التعريفات العلمية والقانونية للفساد.

المطلب الثاني : أنواع الفساد

المبحث الثاني: المفاهيم المرتبطة بالفساد

المطلب الأول : العلاقة بين الفساد والنزاهة

المطلب الثاني : دور الشفافية في مواجهة الفساد .

المطلب الثالث : الحوكمة كإطار لمكافحة الفساد .

الفصل الثاني : التحديات واستراتيجيات المكافحة

المبحث الأول: تحديات مكافحة الفساد

المطلب الأول : ضعف التشريعات وآليات الرقابة.

المطلب الثاني : تحديات ضبط جرائم الفساد وتتبع عائداتها.

المبحث الثاني: استراتيجيات مكافحة الفساد

المطلب الأول : السياسة الجنائية في مكافحة الفساد.

الفرع الأول : تجريم الفساد.

الفرع الثاني : النظام العقابي لجرائم الفساد.

المطلب الثاني : تجارب دولية ناجحة.

الفرع الأول : التجربة السنغافورية.

الفرع الثاني : تجربة المملكة العربية السعودية.

الفصل الأول

ماهية الفساد

يُعد الفساد إحدى الظواهر العالمية التي تقوّض أُسس التنمية وتعيق العدالة والنزاهة، فهو يتسلل إلى المؤسسات والمجتمعات بطرق مختلفه ، مسببًا خسائر مادية ومعنوية يصعب حصرها، ومهددًا بنية القيم التي تقوم عليها الدول.

ويركز هذا الفصل على استكشاف مفهوم الفساد من عدة جوانب، فيتناول فى المبحث الأول تعريف الفساد وتصنيفاته بهدف توضيح ماهيته والتعرف على أنواعه المختلفة، أما المبحث الثاني، فيتعمق في المفاهيم المرتبطة بالفساد، من خلال دراسة العلاقة بين الفساد والنزاهة، ودور الشفافية في مواجهته، بالإضافة إلى الحوكمة كإطار يساعد في مكافحة هذه الظاهرة ، وذلك لتقديم رؤية شاملة حول الفساد وسبل التعامل معه، بما يساهم في تعزيز الفهم العلمي والعملي لهذه المشكلة المعقدة.

المبحث الأول

تعريف الفساد وتصنيفاته

يعد الفساد من أخطر الظواهر التي تهدد استقرار المجتمعات الحديثه ،لما له من آثار سلبيه عميقه علي التنميه الاقتصاديه ،والنظام الإداري ،وثقه المواطنين بالمؤسسات العامه .وعلي الرغم من تعدد صوره وتنوع مظاهره ،إلا أن الإطار القانوني في كثير من النظم لا يزال يعاني من غياب تعريف موحد وشامل للفساد ،وهو

ما يشكل إشكاليه قانونيه جوهريه تعيق الجهود التشريعيه والرقابية لمكافحته وتجريمه بفاعليه .

وانطلاقا من هذه الإشكاليه ،يسعي هذا المبحث الي تناول الفساد من زاويتين أساسيتين ؛ الأولي تتمثل في تحليل التعريفات العلميه والقانونيه للفساد وهذا ما سوف نتناوله في المطلب الاول في محاوله لصياغة تصور قانوني أكثر وضوحا وشمولا ،أما الزاويه الثانيه فنركز فيها علي بيان أنواع الفساد المختلفه ،بما يساعد علي تحديد خصائص كل نوع وتوجيه أدوات المكافحه القانونيه بشكل أدق .

المطلب الأول

التعريفات العلمية والقانونية للفساد

ليس هناك اتفاق تام بين الكتاب والباحثين حول مفهوم الفساد بشكل دقيق ، وذلك لتباين وجهات النظر واختلاف الرؤى الفكرية والنظرية لمن تطرقوا لمفهوم الفساد، فكل يتطرق إلى مفهومه من زاوية معينه تخدم ما يريد الوصول إليه في بحثه أو في دراسته .

والفساد لغة هو مشتق من فسد الشيء فسودا فهو فاسد والجمع فسدى والاسم الفساد والمفسدة خلاف المصلحة والجمع المفاسد [1]، وفى القرآن الكريم وردت مفاهيم الفساد في العديد من الآيات كالغش والتبذير والإسراف والربا والاكتناز منها قول الحق

(١) رجب إبراهيم عبد الجواد ، معجم المصطلحات الإسلامية في المصباح المنير ١٤٣٢٠هـ، القاهرة، دار الآفاق العربية ، ص٢٣١ .

سبحانه وتعالى "ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ".. [١] .

فالفساد: يعني اخذ المال ظلما ، أو يعني التلف والعطب ويراد به لغويا الجذب والقحط.

والفساد في الاصطلاح : هو الفساد في الأرض وهو إظهار معصية الله تعالى والانحراف عن هديه مع اقترانه بالحاق الضرر بالآخرين في أنفسهم وأموالهم وأعراضهم وكرامتهم "[٢]

فالفساد كل ما هو ضد الصلاح قال تعالى : "ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها"[٣] وقال تعالى :" إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعاً بصيراً"[٤] ، وقال تعالى: {وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد " [٥]

وفي صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال "لا يسترعى الله عبداً على رعية يموت حين يموت وهو غاش لها إلا حرم الله عليه الجنة". وروى الإمام أحمد

---

(١) سورة الروم ، الآية رقم ٤١ .

(٢) وهيه مصطفى الزميلي ، التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية ، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، ص .٢

(٣) سورة الأعراف) الآية (٥٦).

(٤) سورة النساء الاية ٥٨

(٥) سورة البقرة) (٢٠٥)

عن ثوبان قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي، والرائش، يعني الذي يمشي بينهما.

تعريف الفساد من وجهات نظر متعددة

اهتم العديد من الباحثين والأكاديميين بدراسة الفساد وتحليل مظاهره، مما أدى إلى تقديم مجموعة متنوعة من التعريفات التي تسلط الضوء على أبعاده المختلفة .

تعريف الاتاس :

يرى ألاتاس أن الفساد يتمثل في إخضاع المصالح العامة لأهداف خاصة، مما يؤدي إلى انتهاك المعايير **المقبولة** للواجب والمصلحة العامة. ويُصاحب هذا السلوك عادة السرية واللامبالاة بالعواقب، مما يتسبب في معاناة الجمهور نتيجة لذلك..[١]

تعريف المنظمات الدولية

وفقا للبنك الدولي، ومنظمة الشفافية الدولية، وصندوق النقد الدولي، وعلماء الاقتصاد مثل باولو **ماورو** ومايكل جونستون، يُعرف الفساد بأنه "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص . ويشمل ذلك أفعالا مثل قبول الموظف العام للرشوة أو طلبها أو استجدائها أو ابتزازها .[٢]

(١) نادر أحمد أبو شيخة ، الفساد في الحكومة ، تقرير الندوة الاقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية (DTCD) ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية (CSDHA) بالامم المتحدة في لاهي هولندا ١٩٨٩ ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، ادارة البحوث والدراسات ، المطابع التعاونية ، عمان الأردن ١٩٩٣٠، ص ٥٢

(٢) البنك الدولي للإنشاء والتعمير : تقرير التنمية في العالم ١٩٩٧م، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، ص ١١٢

تعريف أحد الباحثين :

يُعرف الفساد بأنه مجموعة من الأعمال التي يمارسها أفراد من خارج الجهاز الحكومي، تحقق فوائد مباشرة للموظف العام ويتم ذلك من خلال التهرب من القوانين والسياسات القائمة، إما عبر إنشاء قوانين جديدة تتيح تحقيق مكاسب مباشرة، أو بإلغاء قوانين حالية تعيق هذه المكاسب.[١]

ويعرف الفساد في موسوعة العلوم الاجتماعية بأنه (استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة)، ويشمل ذلك جميع أنواع الرشاوى للمسؤولين المحليين أو السياسيين ولكنه يستبعد الرشاوى التي تحدث فيما بين القطاع الخاص[٢] .

وعرفه مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بأنه : " القيام بأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب ، أو إساءة استغلال الموقع أو سلطة ، بما في ذلك أفعال الإغفال ، توقعا لمزية ، أو سعيا للحصول على مزية يوعد بها أو تعرض أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر ، أو أثر قبول مزية ممنوحة سواء للشخص ذاته او لصالح شخص آخر[٣] "

---

(١) مصطفى كامل السيد الفساد والتنمية مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩م، ص٨

(٢) حسن لطيف كاظم الزبيدي وعاطف لافي السعدون ، الفساد جذوره وتماره المرة في العراق ، مجلة دراسات اقتصادية، العدد (١٨) ، بيت الحكمة ، بغداد . ٢٠٠٦ ، ص.

(٣) جعفر عبد السلام على ، التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية ، أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد ، المنعقد بالرياض خلال الفترة من ١٠- ١٢/٨/١٤٢٤هـ ، بمقر أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة بقينا ، ج ١ ، ص ٥٥

وبناء على التعريفات السابقة لمفهوم الفساد، يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

١- **اختلاف الباحثين حول السلوكيات المشمولة للفساد**:

لا يوجد اتفاق بين الباحثين على تحديد السلوكيات التي يجب إدراجها تحت مسمى الفساد وأيها يجب استثناؤه، مما يعكس تنوعًا في المفاهيم بناءً على السياقات المختلفة.

٢- **اتفاق عام حول الهدف من الفساد**

تجمع أغلب التعريفات على أن الهدف الأساسي من الفساد هو تحقيق منفعة شخصية أو مكاسب خاصة، سواء كانت مادية كالأموال والعقارات أو معنوية مثل الأوسمة وشهادات التقدير ،وهذه المكاسب تتحقق عادة من خلال استغلال الوظيفة، سواء كانت عامة أو خاصة.

٣- **عدم اتفاق الباحثين على وسائل تحقيق الفساد**

بالرغم من أن بعض التعريفات تضمنت أمثلة على الوسائل المستخدمة لتحقيق الفساد، مثل الرشوة أو استغلال المنصب، إلا أنه لا يوجد توافق شامل حول جميع الوسائل المحتملة لتحقيق هذا الهدف.

ويُظهر هذا التباين في التعريفات والوسائل المرتبطة بالفساد تحديًا في وضع إطار موحد لمكافحته، ما يستدعي جهودا أكبر لتحديد المفاهيم والتصنيفات الدقيقة بما يتيح معالجته بفعالية.

لذلك فعندى الفساد هو إساءة استخدام السلطة أو النفوذ الممنوح لتحقيق مكاسب شخصية أو مالية، مما يؤدي إلى الإضرار بالمصلحة العامة ، و يتضمن الفساد مجموعة متنوعة من الأفعال غير الأخلاقية وغير القانونية، مثل الرشوة، والاختلاس، والمحسوبية، وتزوير الوثائق .

كما يعد الفساد ظاهرة معقدة تؤثر على جميع القطاعات، بما في ذلك السياسة والاقتصاد والمجتمع، حيث يؤدي إلى تقويض الثقة في المؤسسات، وإضعاف التنمية المستدامة، وزيادة عدم المساواة.

وأعنى بإساءة استخدام السلطة أى استغلال الأشخاص الذين في مناصب السلطة لسلطتهم بطرق غير مشروعة. أما تحقيق مكاسب شخصية فتعنى أن الهدف من الفساد هو الحصول على فوائد خاصة بدلاً من خدمة المصلحة العامة والإضرار بالمصلحة العامة أى أن الفساد يؤثر سلبًا على المجتمع بشكل عام، ويقوض القيم الأخلاقية الاجتماعية.

وبناء على ما سبق من التعاريف يمكن أن نتوصل الى عدة خصائص تميز الفساد وهي :

- اشتراك أكثر من شخص في السلوك الفاسد
- يشمل الفساد من يحتاجون الى قرارات محددة ومن يستطيعون التأثير في هذه القرارات
- ينطوى الفساد على الخديعة والتحايل عادة لجهة حكومية
- يمثل الفساد خيانة للثقه
- يمثل الفساد خرقا وانتهاكا لأنماط الواجب والمسؤولية .

حكم الفساد شرعا :

الفساد أو الافساد حرام بإجماع العلماء ، لوجود الأدلة الناهية عن إيذاء المسلمين والمسلمات وغيرهم في القرآن الكريم والأحاديث النبوية ، فيقول الحق سبحانه وتعالى

في كتابه الكريم ولا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا : إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ" [١]، فيظهر من هذه الآية تحريم الفساد بسبب النهى عنه ، ويقول الحق تبارك وتعالى ايضا فى كتابه :" ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ [٢]"فإذا إنتشر الفساد في الامة كما وصف الله سبحانه وتعالى وجب على الأمة بكل إمكانتها وطاقتاتها مقاومة المفسدين وردعهم وإيقافهم عند حدودهم حتى لا يستمر الفساد ويستشرى .

ويقول الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم (لا ضرر ولا ضرار) [٣]أي لا يضر أحدكم أحدا بغير حق ولا جناية سابقة ، فالضرر : إلحاق المفسدة بالنفس أو بالغير .

المطلب الثاني

أنواع الفساد

أولا الفساد الاقتصادي :

يُعد من أبرز التحديات التي تواجه الدول، إذ يتجلى في سلسلة من الانحرافات المالية والممارسات غير المشروعة التي تخرق الأنظمة واللوائح المعمول بها لتنظيم الشؤون الإدارية والمالية في مؤسسات الدولة، ويتجسد هذا الفساد في التجاوزات التي

(١) القرآن الكريم، سورة الأعراف ، الآية ٥٦.
(٢) القرآن الكريم ، سورة الروم، الآية ٤١.
(٣) رواه الحاكم والبهيقى والدار قطني من حديث أبي سعيد الخدرى رضي الله عنه .

تتعارض مع تعليمات الأجهزة الرقابية، مثل الجهاز المركزي للرقابة المالية المعني بمراقبة أموال وحسابات الدولة والهيئات العامة والشركات.

ويمكن أن نلمس مظاهر الفساد الاقتصادي في صور متعددة، منها: الرشاوى التي تفسد نزاهة العمل، والاختلاس الذي يستنزف الموارد، والتهرب الضريبي الذي يُضعف خزينة الدولة.

كما يمتد إلى تخصيص الأراضي بطرق ملتوية وتفشي المحسوبية والمحاباة في التعيينات الوظيفية، ما يقوض تكافؤ الفرص ، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يشمل صفقات الأسلحة المريبة، وانتشار الجريمة المنظمة مثل تجارة المخدرات وغسيل الأموال، إضافة إلى التلاعب في الصفقات الدولية والمساعدات الإنسانية، التي تستغل لأغراض تتنافى مع أهدافها النبيلة.

فالفساد الاقتصادي ليس مجرد ظاهرة عابرة، بل هو وباء يتسلل إلى مفاصل الدولة، معرقلاً مسيرة التنمية ومبدداً ثروات الشعوب [1]. لذلك فقد نص القانون الدولي لمكافحة الفساد الصادر عن البنك الدولي على أهمية الحد من التهرب الضريبي ومعاقبة الشركات المتورطة في الفساد الاقتصادي عبر إقرار تشريعات صارمة ومتابعة تنفيذها.

ثانيا الفساد الإداري:

يعد من أخطر الآفات التي تضعف الأداء المؤسسي للدولة، إذ يرتبط بالممارسات والانحرافات الوظيفية والتنظيمية التي يرتكبها الموظف المكلف بخدمة عامة

(١) د سالم محمد عبود ، ظاهرة الفساد الاداري والمالي مدخل استراتيجي للمكافحة ، جامعة بغداد ، ط ٢، ٢٠١١م، ص ٤٧.

أثناء تأديته لمهامه، و يحدث ذلك في إطار منظومة تشريعية وقانونية تعاني من الجمود، إلى جانب منظومة قيم فردية تفتقر إلى مبادئ النزاهة والإصلاح.

كما يؤدي غياب التطوير المستمر للتشريعات والقوانين إلى استغلال الثغرات بدلا من الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها .

وتتجلى مظاهر الفساد الإداري في عدة سلوكيات سلبية، من أبرزها : عدم احترام أوقات العمل، والتراخي والتكاسل في أداء المهام، والتخلي عن تحمل المسؤولية، وإفشاء أسرار الوظيفة. ويُضاف إلى ذلك اضطرار المواطنين إلى سلوك طرق غير مشروعة لإنجاز مصالحهم نتيجة عجز الجهاز الإداري أو تقصيره في تلبية احتياجاتهم،كما تتفاقم المشكلة مع تضخم المؤسسات والدوائر الإدارية وافتقارها إلى القيادات المؤهلة والكفؤة، فضلا عن قصور سياسات الأجور عن تلبية متطلبات الحياة الكريمة.

ولا يقف الأمر هنا، بل تؤدي تراكم الثغرات في القوانين والأنظمة إلى تفاقم المشكلة، مما يتيح المجال للعناصر المتمرسة في الفساد للتغلغل في مفاصل الإدارة، معرقلين بذلك أي جهود إصلاحية قد تنهض بالمنظومة الإدارية ، وفي ظل هذه الأوضاع يضطر المواطنون عادة الى تقديم الرشاوى للموظفين حيث يتمتع موظفو الحكومة في ذات الوقت وخاصة في مراكز المسؤولية الإدارية العليا بمزايا القوة والحصول على امتيازات شخصية في الدولة بشكل قانوني كدور سكن ، وسيارات ، ومكافات ، وهدايا ..... وغيرها [١]، وقد جاءت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (٢٠٠٣) في المادة (٧)

(١) سمير عبود عباس ، صباح نورى عباس ، الفساد الادارى والمالي في العراق مظاهره، أسبابه، ووسائل علاجه، المحور الادارى ، معهد الإدارة الرصافة . ٢٠٠٨ م ، ص ١.

لتنص على أهمية تعيين موظفي الدولة على أساس الجدارة والكفاءة لضمان النزاهة وتجنب الفساد الإداري.

ثالثا الفساد السياسي

يعد الفساد السياسي من أخطر أنواع الفساد، ويحدث عندما يستغل المسؤولون السياسيون مناصبهم للتأثير على القرارات والتشريعات بما يخدم مصالحهم الشخصية أو الفئوية،ويشمل ذلك التلاعب في الانتخابات، وسوء استخدام السلطة، وغياب الشفافية في اتخاذ القرارات.

وتشير اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (٢٠٠٣) في المادة (٥) إلى ضرورة تعزيز الشفافية في القطاعات العامة وتشديد العقوبات على المسؤولين المتورطين في الفساد السياسي.

ويقصد بالفساد السياسي كل سلوك سياسي مخالف للقانون والأخلاقيات العامة، ويشمل إساءة استخدام السلطة والمال العام لتحقيق أهداف خاصة، سواء بالتأثير على العملية السياسية أو توجيهها لتحقيق مصالح حزبية أو شخصية.

ورغم أن الفساد السياسي يرتبط غالبا بالمال العام، إلا أنه يتجاوز ذلك ليشمل أفعالا أخرى مخالفة للقانون، ويلاحظ أن الفساد السياسي موجود في مختلف الأنظمة السياسية، وإن كان بنسب متفاوتة؛ إذ يعتقد أنه أقل انتشارًا في الدول الديمقراطية مقارنة بالدول ذات الأنظمة الشمولية، حيث تغيب الرقابة الفعالة والشفافية.

ويمكن تعريف الفساد السياسي باعتباره سلوكا ينتهجه المسؤول الحكومي بشكل مخالف للقوانين والأنظمة المعمول بها بهدف تحقيق منفعة ذاتية، سواء كانت هذه المنفعة مادية أو معنوية. ويتسم الفساد السياسي بعدة خصائص أساسية، منها[١] :

(١) ناصر عبد الناصر ، دور البرلمانات والبرلمانين في مكافحة الفساد ، مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ط١ ، ٢٠١٠ م ، ص ١٣٢.

١. **ممارسة الوظيفة العامة بأسلوب بيروقراطي** وفق معايير وضوابط معينة، مع تجاوزها أحيانًا لتحقيق غايات شخصية.

٢. **مخالفة القواعد المنظمة للوظيفة العامة**، مما يؤدي إلى انتهاك القوانين واللوائح النافذة.

٣. **تحقيق منافع شخصية** ناتجة عن إساءة استخدام السلطة أو المال العام.

٤. **تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة**، مما يفقد القرارات الحكومية مصداقيتها ونزاهتها.

٥. **وجود طرفين رئيسيين في معادلة الفساد** : الطرف الأول هو الموظف الحكومي أو المسؤول، والطرف الثاني هو المواطن أو الجهة التي تطلب الخدمة.

و الفساد السياسي، بمختلف مظاهره، يُعد عائقًا كبيرًا أمام التنمية والعدالة الاجتماعية؛ فهو يُفقد المؤسسات مصداقيتها ويؤدي إلى تأكل ثقة المواطنين بالنظام السياسي.

رابعا الفساد الأخلاقي

يرتبط الفساد الأخلاقي بمخالفة القيم والمبادئ الأخلاقية والسلوكيات التي يجب أن يتحلى بها الأفراد في مواقع المسؤولية، ويشمل هذا النوع من الفساد على استغلال النفوذ لتحقيق مصالح خاصة بعيدًا عن الالتزام بالأمانة والشفافية، وقد أقرت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ديباجتها على أهمية تعزيز منظومة القيم الأخلاقية والشفافية كوسيلة أساسية لمكافحة الفساد.

ويشير الفساد الأخلاقي إلى مجموعة من الانحرافات السلوكية والأخلاقية التي تصدر عن الموظف أثناء أدائه مهامه الوظيفية أو في حياته المهنية بشكل عام [١].

ويظهر هذا النوع من الفساد في عدة مظاهر، أبرزها قيام الموظف بأفعال غير لائقة أو مخلة بالحياء داخل بيئة العمل، أو الجمع بين وظيفته الأساسية وأعمال أخرى خارجية دون الحصول على إذن رسمي من جهة الإدارة.

كما يشمل استغلال الموظف سلطته أو منصبه لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة، بالإضافة إلى ممارسة المحسوبية أو ما يُعرف بـ"المحاباة الشخصية، حيث يتم تفضيل الأفراد بناءً على العلاقات الشخصية أو الاجتماعية دون النظر إلى معايير الكفاءة والجدارة [٢].

ويمتد الفساد الأخلاقي ليشمل فضائح كبار المسؤولين التي تمس القيم والأخلاق العامة، إلى جانب بروز ظواهر خطيرة مثل شبكات **الاتجار بالبشر ومافيات استغلال الأطفال** في أعمال غير أخلاقية، مما يُعد انتهاكا صارخا للقيم الإنسانية وللقوانين والأعراف المجتمعية.

و هذه الممارسات لا تؤثر فقط على الفرد المسؤول عنها، بل تلحق ضررًا كبيرًا ببيئة العمل والمؤسسات، حيث تفقدها نزاهتها وتضعف ثقة المجتمع بها.

---

(١) هند محمود حميد، الفساد تعريفه وخصائصه ، اسبابه، مظاهره ، طرق مكافحته ، مجلة العلوم السياسية ، عدد ٥٥، ٢٠١٨ م ، ص ٩.

(٢) سالم محمد عبود ، مرجع سابق ، ص ٤٧

المبحث الثاني
المفاهيم المرتبطة بالفساد

يُعد الفساد أحد أبرز المعوقات التي تواجه التنمية المستدامة وتثقل كاهل الدول بممارسات تؤدي إلى هدر الموارد وإضعاف المؤسسات.

ورغم تعدد المبادرات والإجراءات لمكافحته ،لاتزال هناك إشكاليه قانونيه قائمه تتمثل في :

"ضعف التكامل بين الأطر القانونيه ومفاهيم النزاهه والشفافيه والحكومه ،مما يحد من فعالية السياسات الوطنيه لمكافحة الفساد ".

ولمعالجة هذه الإشكاليه ،يسعي هذا المبحث إلي استعراض الأسس المفاهيمي والتنظيمية المرتبطه بمكافحه الفساد ،من خلال التطرق إلي العلاقه بين الفساد والنزاهة في المطلب الأول ،ودور الشفافيه في محاصرته في المطلب الثاني ،وصولا إلي دور الحكومه كإطار قانوني ومؤسسي في المطلب الثالث ،بما يسهم في بناء منظومه متكامله وفعالة للوقايه والمساءلة.

المطلب الأول
العلاقة بين الفساد والنزاهة

الفساد : وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (٢٠٠٣)، يُعرف بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة.

و النزاهة تعني الالتزام بالمبادئ الأخلاقية والقانونية التي تضمن الشفافية والعدالة في اتخاذ القرارات وممارسة السلطة ، وهي تعد نقيضا للفساد؛ إذ أن الالتزام بها يقلل من احتمالات حدوث الممارسات الفاسدة.

وتشكل النزاهة قاعدة أساسية للحوكمة الرشيدة، حيث ترتكز على منع تضارب المصالح، وتعزيز ثقافة المسؤولية داخل المؤسسات.

وتعرف النزاهة بأنها البعد عن الشر وكل ما يخالف القيم الأخلاقية، وقد وصف الإنسان النزيه بأنه كريم الأخلاق وبعيد عن اللوم. فالنزاهة هي منظومة قيمية وأخلاقية تهدف إلى الحفاظ على الموارد والممتلكات العامة واستئصال الفساد، وتشمل الصدق والأمانة، واحترام حقوق الآخرين، مما يجعلها النقيض المباشر للفساد .[١]

وتتمثل النزاهة في خدمة المواطنين ونيل ثقتهم، وهو الهدف الأسمى للوظيفة العامة. لذلك، يجب على الموظف العام أن يحافظ على هذه الثقة ويعززها من خلال التزامه بأعلى معايير النزاهة، بما في ذلك " [٢]:

- السعي لتحقيق المصلحة العامة دون استخدام سلطاته أو منصبه لتحقيق مكاسب شخصية.
- تغليب المصلحة العامة على المصالح الشخصية، خاصة في حالات تضارب المصالح.
- الإبلاغ عن أي حالات احتيال أو سوء إدارة عند معرفته بها.

(١) عبد الوهاب بدره ، جرائم الأمن الاقتصادي، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م، بدون دار نشر ، ص ٢٢

(٢) على يوسف الشكرى ، المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة ، إبتراك للنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠٠٣م ، ص ٨٢

- الامتناع عن الإفصاح عن المعلومات الرسمية بطريقة غير صحيحة أو استغلالها لأغراض شخصية.

والنزاهة تستمد قيمتها من المحاسبة المستمرة، وهو ما يشير إليه القرآن الكريم في قوله تعالى "أصلها ثابت وفرعها في السماء" ، فالأخلاق هي الجذور التي تعزز نزاهة الإنسان وأمانته.

أما الفساد فيُعرف بأنه إساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، من خلال استغلال المصلحة العامة أو موارد الجهة الإدارية لتحقيق مصالح فردية على حساب المجتمع.

و يظهر في تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيع العائدات بما يخدم المصالح الخاصة بدلاً من المصلحة العامة، وأحيانًا عبر دفع الرشاوى أو العمولات للمسؤولين لتسهيل أعمال الشركات والأفراد. و للفساد صورتان رئيسيتان :

١. **الفساد الصغير** : يتمثل في ممارسات محدودة التأثير مثل الرشوة، والعمولات والمحسوبية، وتكون نتائجه أقل جسامة.

٢. **الفساد الكبير :** يتمثل في الانتهاكات الكبرى ذات الآثار الخطيرة، وغالبا ما يرتبط بالصفقات الضخمة كتوريد السلع الاستراتيجية، تجارة الأسلحة، والحصول على التوكيلات التجارية"[١].

ومن الناحية القانونية، يُعرف الفساد بأنه كل سلوك ينتهك القواعد والضوابط التي يفرضها النظام"، وهو أيضًا كل تصرف يهدد المصلحة العامة عبر تغليب المصالح

(١) خالد عبد الرحمن آل الشيخ ، الفساد الاداري وأنماطه أسبابه وسبل مكافحته ، رسالة دكتوراة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ص ٨٣.

الشخصية عليها. كما يشمل أي إساءة لاستغلال الوظيفة العامة أو النفوذ لتحقيق منفعة خاصة، سواء كان ذلك عبر الرشوة والابتزاز ، والمحسوبية، والغش، وتقديم الهدايا غير القانونية لتسريع الخدمات، أو الاختلاس .

ورغم أن الفساد يرتبط غالبا بالموظفين الحكوميين، فإنه ينتشر أيضًا في القطاع الخاص، مما يبرز ضرورة معالجته بشكل شامل لضمان حماية المصلحة العامة وتعزيز النزاهة في جميع المجالات .

المطلب الثاني

دور الشفافية في مواجهة الفساد.

تعرف الشفافية بأنها مبدأ يضمن وضوح الإجراءات والممارسات المتبعة في المؤسسات والأفراد، ويعزز من قابلية هذه الإجراءات للفهم والمراجعة ، وتعتمد الشفافية على توفير المعلومات الدقيقة والكاملة في الوقت المناسب مما يساعد على اتخاذ قرارات مستنيرة وتحقيق العدالة .

وهي تعني أيضا تمكين الجميع من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالقرارات والسياسات المؤسسية. مما يسهم في تعزيز الثقة ووضع معايير أخلاقية، كما تساعد في مكافحة الفساد. وبشكل عملي، تقتضي الشفافية توفير المعلومات حول السياسات والتشريعات والإجراءات الحكومية بشكل واضح ومعلن، وفق قوانين محددة الضمان وفهم المواطنين لعمل المؤسسات ومتابعة أدائها بسهولة .

و إجمالاً، فالشفافية ليست مجرد قيمة إدارية بل أداة فعالة لضمان النزاهة، وتعزيز الثقة العامة، وخلق بيئة خالية من الفساد ، كما انها تعد أداة رئيسية لتعزيز

الاتصال المفتوح بين المسؤولين وأصحاب المصلحة، مما يجعلها وسيلة فعالة لمحاربة الفساد فبينما تعد الشفافية مطلبًا أساسيًا في العلاقات بين الأفراد، فإنها أكثر ضرورة في المنظمات الإدارية والسياسيه على النحو التالي :

أولا في المنظمات الإدارية

الشفافية تمثل أساسًا جوهريًا في بناء العلاقات بين القيادات والعاملين، وأيضًا بينهم وبين المستفيدين من الخدمات. فعندما تكون التوجهات والأهداف واضحة للجميع، فإن ذلك يسهم في تعزيز انتماء العاملين للمنظمة ويحفزهم لتحقيق إنتاجية أعلى. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإفصاح عن المعلومات وإزالة الغموض يساهمان بشكل كبير في بناء الثقة المتبادلة داخل المنظمة، مما يؤدي إلى تحسين بيئة العمل وتحقيق الأهداف المشتركة بكفاءة وفعالية .[١]

ثانيا في القوانين والإجراءات :

تمثل الشفافية أداة فعّالة لإزالة العوائق البيروقراطية التي قد تعيق سير العمل، مثل التواقيع غير الضرورية، مما يؤدي إلى تبسيط الإجراءات وتعزيز مبدأ اللامركزية. كما أن وضوح خطوط السلطة وبساطة الهياكل التنظيمية يسهمان بشكل كبير في تسهيل تدفق المعلومات بين القيادة والعاملين، مما يعزز التفاعل الإيجابي ويضمن انسيابية التواصل في كافة الاتجاهات داخل المنظمة. [٢].

(١) زهير عبد الكريم الكايد ، الحكمانية ، governanceقضايا وتطبيقات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة، مصر ٢٠٠٣ م ، ص ٢٤٠

(٢) سعيد على الراشدي، الإدارة بالشفافية، دار نور المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٧

ثالثا في التشريعات :

تساهم التشريعات الشفافة في تعزيز الثقافة العامة للمجتمع، حيث تشجع الأفراد على المشاركة الفعالة في تحسين الخدمات المدنية وتنمي روح المسؤولية الجماعية، ومن ناحية أخرى، فإن التركيز على الشفافية ينعكس إيجابيًا على الأداء في القطاع العام، مما يؤدي إلى تحقيق مستويات أعلى من الجودة وزيادة الإنتاجية، وبالتالي تحسين الكفاءة العامة للخدمات المقدمة. (١)

رابعا الشفافية في الحكم

تعد الشفافية ركيزة أساسية للحكم الرشيد، حيث تضمن إدارة فعالة للاقتصاد وتسهم في تقديم حلول مستدامة للتحديات المختلفة. كما أن القرارات العلنية والأعمال الواضحة تعزز مبدأ المساءلة، مما يدعم العملية الرقابية ويزيد من فاعلية الأداء، وعلى النقيض، فإن حجب المعلومات يؤدي إلى تعطيل المشاركة المجتمعية وإضعاف قدرة المؤسسات على إيجاد حلول مبتكرة وفعالة للتحديات القائمة.

وباختصار، الشفافية ليست فقط ضرورة إدارية، بل هي أساس لنظام نزيه ومستدام يحارب الفساد، ويعزز الثقة، ويحسن أداء المؤسسات.

ومن كل ما سبق نخلص الى ان الشفافية تلعب دورا حاسما في مكافحة الفساد من خلال تعزيز الوضوح في العمليات والإجراءات الحكومية، مما يقلل من فرص الفساد ويعزز الثقة بين المواطنين والمؤسسات ، حيث تسهم الشفافية في تسهيل الرقابة والمساءلة و تتيح للمواطنين والإعلام والمجتمع المدني الاطلاع على

(١) كرور عبد الرحمن ، دور الشفافية والمساءلة في مكافحة جرائم الفساد، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، المجلد ٦، العدد ٢ ، ٢٠٢٢ م ، ص ٦.

المعلومات الضرورية لمتابعة أداء المؤسسات وكشف أي تجاوزات، وذلك على النحو التالي:

- الشفافية تهيئ بيئة داعمة للمساءلة الإدارية، مما يقلل من فرص الفساد . " [١]
- تعمل الشفافية والمساءلة كاليات رقابية فعالة لضمان تقديم الخدمات العامة بكفاءة، وتعزيز النزاهة في مؤسسات الدولة [٢].
- الشفافية تقلل من احتمالية السلوك الفاسد من خلال إتاحة التدقيق والمراقبة، مما يزيل العوائق المعلوماتية ويمنع الفساد[٣]،
- تتيح الشفافية للجمهور الوصول إلى المعلومات من خلال الإفصاح التفاعلي والاستباقي.
- الرد على شكاوى المواطنين وتوضيح القرارات غير المواتية يمنع استغلال النفوذ أو الوساطات.
- الكشف عن أي مخالفات يعرض المفسدين للمساءلة القانونية، مما يحد من فرص استغلال المناصب أو العبث بمقدرات الأمة.

---

(١) فلاق محمد استاذ محاضر ، حدو سميرة أحلام ، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري - تجارب دولية مجلة الريادة الاقتصاديات الاعمال ، المجلد ١ ، العدد ١، يونيو ٢٠١٥ ، ص ٤-٥.

(٢) عبد الرحمن كرو ، دور الشفافية والمسائلة في مكافحة جرائم الفساد ، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد ١ ، العدد ٢،٢٠٢٢ م ص ١.

(٣) مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة ، الشفافية كشرط مسبق منشور على الرابط الالكتروني التالي :

https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption/module-6/key-issues/transparency-as-a-precondition.html?utm_source=cha tgpt.com

المطلب الثالث

الحوكمه كإطار لمكافحة الفساد

تلعب الحوكمه دورا محوريا في مكافحة الفساد من خلال توفير إطار عمل يضمن الشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون في المؤسسات.

وتعرف الحوكمه بأنها الإدارة الجيدة للمؤسسات عبر سياسات وآليات وممارسات تعتمد على الشفافية والمشاركة والمساءلة، بهدف تحقيق العدالة ومكافحة الفساد ".[١]

وتلعب الحوكمه دورا حيويًا في مكافحة الفساد من خلال توفير إطار عمل يضمن الشفافية والمساءلة في المؤسسات.

فالحوكمه الجيدة تعزز من فعالية الإدارة وتساعد في تقليل الفساد المالي والإداري من خلال عدة آليات:

أولا الشفافية : تعتبر الشفافية أحد المبادئ الأساسية للحوكمة، حيث تساهم في إتاحة المعلومات للجمهور وتسهيل الوصول إليها، مما يقلل من فرص الفساد. كما أن الإفصاح عن المعلومات المالية والإدارية يعزز من ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية

(١) الهيئة القومية للاستشعار عن بعد بجمهورية مصر العربية، مصطلحات الحوكمة ومكافحة الفساد منشور على الرابط التالي :

https://aca.gov.eg/News/1655.aspx

ثانيا المساءلة: تضمن الحوكمة وجود آليات للمساءلة، حيث يتم محاسبة المسؤولين عن أي تجاوزات أو فساد.

وهذا يعزز من ثقافة المساءلة ويقلل من السلوكيات الفاسدة "[١] فالمساءلة هي أحد العناصر الأساسية في نظام الحوكمة الجيد، وتشير إلى عملية محاسبة الأفراد أو المؤسسات عن أفعالهم وقراراتهم. في سياق مكافحة الفساد، وتلعب المساءلة دورا حيويًا من خلال عدة جوانب:

١. تحديد المسؤوليات: تضمن آليات المساءلة أي أن يكون هناك وضوح في المسؤوليات الملقاة على عاتق الأفراد في المناصب العامة، فعندما يعرف كل شخص ما هو متوقع \منه، يصبح من الأسهل محاسبته إذا لم يلتزم بتلك التوقعات.

٢. الشفافية في الإجراءات تتطلب المساءلة وجود إجراءات واضحة وشفافة لمراقبة الأداء، وهذا يعني أن القرارات المالية والإدارية يجب أن تكون موثقة ومفتوحة للمراجعة، مما يسهل اكتشاف أي تجاوزات أو فساد.

٣. توفير آليات الشكوى: يجب أن تكون هناك قنوات متاحة للمواطنين والموظفين للإبلاغ عن أي سلوك غير قانوني أو غير أخلاقي ، مما يعزز من ثقافة الإبلاغ ويساعد في الكشف عن الفساد.

٤. العقوبات الرادعة: يجب أن تكون هناك عواقب واضحة على الأفعال الفاسدة، فعندما يعرف المسؤولون أنهم سيواجهون عقوبات إذا ارتكبوا تجاوزات، فإن ذلك يقلل من احتمالية حدوث الفساد.

---

(١) طويطي مصطفى مجدوب خيرة، آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي والإدارى في ظل مبدأ الإفصاح والشفافية ، مجلة المفريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ، المجلد ٣ ، العدد ١ مخاص ٢٠١٩ م ص ١٧.

٥. تعزيز الثقة :عندما يشعر المواطنون بأن هناك آليات فعالة للمساءلة، فإن ذلك يعزز من ثقتهم في المؤسسات الحكومية الثقة تعني أن المواطنين سيكونون أكثر استعدادًا للتعاون مع الحكومة والإبلاغ عن أي مخالفات.

٦. تحسين الأداء : من خلال المساءلة، يتم تشجيع المسؤولين على تحسين أدائهم وتقديم خدمات أفضل. عندما يعرف الأفراد أنهم سيتم تقييمهم ومحاسبتهم، فإنهم يميلون إلى العمل بجدية أكبر.

وعلي هدى ما سبق فإن المساءلة تعزز من ثقافة النزاهة والشفافية في المؤسسات، مما يقلل من فرص الفساد ويعزز من فعالية الحوكمة.

ثالثا الإطار القانوني : توفر الحوكمة إطارًا قانونيا يحدد القواعد واللوائح التي يجب على المؤسسات الالتزام بها، مما يسهم في تقليل الفساد. فوجود قوانين صارمة وعقوبات رادعة يعزز من فعالية مكافحة الفساد ، فالإطار القانوني هو عنصر أساسي في الحوكمة الجيدة، حيث يسهم في خلق بيئة عمل نزيهة وشفافة، مما يقلل من فرص الفساد ويعزز من فعالية المؤسسات

والإطار القانوني هو مجموعة من القوانين واللوائح التي تنظم سلوك الأفراد والمؤسسات في المجتمع في سياق الحوكمة ومكافحة الفساد، ويلعب الإطار القانوني دورا حيويًا في تحديد القواعد التي يجب على المؤسسات الالتزام بها، مما يسهم في تقليل الفساد بطرق متعددة منها :

١. تحديد القواعد واللوائح : يوفر الإطار القانوني مجموعة من القواعد التي تحدد كيفية عمل المؤسسات، مما يساعد على توضيح ما هو مسموح وما هو غير مسموح، وهذا الوضوح يقلل من الفوضى ويعزز من الشفافية.

٢. تعزيز المساءلة [١]: من خلال وضع قوانين واضحة، يمكن محاسبة الأفراد والمؤسسات على أفعالهم. فإذا كانت هناك قواعد محددة، فإن الأفراد يعرفون ما هي العواقب المحتملة لأفعالهم، مما يعزز من ثقافة المساءلة.

٣. وجود عقوبات رادعة: القوانين التي تتضمن عقوبات صارمة على الفساد تعزز من فعالية مكافحة الفساد. عندما يعرف الأفراد أن هناك عواقب وخيمة على الأفعال الفاسدة، مما يعمل على تجنب هذه الأفعال.

٤. تحسين الشفافية من خلال فرض متطلبات للإفصاح عن المعلومات. فعندما تكون المؤسسات ملزمة بالإفصاحعن معلومات معينة، فإن ذلك يمكن المواطنين من مراقبة أداء الحكومة والمساءلة عن أي تجاوزات.

٥. توفير الحماية للمبلغين عن الفساد : القوانين التي تحمي المبلغين عن الفساد تشجع الأفراد على الإبلاغ عن التجاوزات دون خوف من الانتقام ، وهذا يعزز من قدرة المجتمع على الكشف عن الفساد ومعالجته

٦. تعزيز الثقة في المؤسسات فعند وجود إطار قانوني قوي وفعال، فإن ذلك يعزز من ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية. هذه الثقة تعني أن المواطنين سيكونون أكثر استعدادًا للتعاون مع الحكومة والإبلاغ عن أي مخالفات.

وبناء على ما سبق، فإن الحوكمة ليست مجرد إطار تنظيمي، بل هي أداة فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات.

---

(١) طويطي مصطفى مجدوب خيرة، مرجع سابق ، ص ٥

الفصل الثانى

التحديات واستراتيجيات المكافحة

يعد الفساد من أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة، حيث يتسبب في إهدار الموارد، تقويض سيادة القانون، وتراجع الثقة في المؤسسات العامة والخاصة ، ولأن الفساد يشكل تهديدًا مباشرًا على التنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي، فقد أضحى مكافحته أولوية قصوى على الصعيدين الوطني والدولي، وعليه سنقسم هذا الفصل الى مبحثين نتناول في الأول منهما تحديات مكافحة الفساد ، والثاني استراتيجيات مكافحة الفساد.

المبحث الأول

تحديات مكافحة الفساد

يعتبر الفساد إحدى الظواهر السلبية التي تهدد استقرار المجتمعات وتعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويُشكل ضعف التشريعات وآليات الرقابة أحد أبرز التحديات التي تقوض جهود مكافحة هذه الظاهرة، حيث تعاني العديد من الدول من قصور في الإطار القانوني لمكافحة الفساد، سواء من حيث عدم كفاية النصوص التشريعية أو ضعف تطبيقها ، ويؤدي ذلك إلى فجوات قانونية تستغل من قبل مرتكبي جرائم الفساد، مما يُعزز من استمرارية الظاهرة وصعوبة القضاء عليها.

علاوة على ذلك، تواجه جهود مكافحة الفساد تحديات ضبط جرائم الفساد وتتبع عائداتها ، حيث تواجه السلطات المختصة تحديات جوهرية في جهود الكشف عن جرائم الفساد وضبطها، وكذلك في تتبع العائدات المتحصلة منها، وذلك لما تتميز به هذه الجرائم من طبيعة سرية معقدة

لذا، فإن معالجة هذه التحديات تتطلب تبني نهج شامل يتضمن تعزيز الإطار التشريعي لمكافحة الفساد، وتطوير آليات رقابية فعالة ومستقلة، ودعم مجتمعي يعزز من قيم النزاهة والمساءلة، ويعتبر التغلب على هذه العقبات خطوة أساسية نحو بناء نظام قانوني قادر على التصدي للفساد وحماية مصالح المجتمع، لذلك سنقوم بتقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول : ضعف التشريعات وآليات الرقابة.

المطلب الثاني : تحديات ضبط جرائم الفساد وتتبع عائداتها.

المطلب الأول

ضعف التشريعات وآليات الرقابة

تواجه جهود مكافحة الفساد تحديات كبيرة نتيجة لضعف التشريعات وضعف آليات الرقابة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجوانب التالية :

أولا الفجوات قانونية : ضعف التشريعات يمكن أن يؤدي إلى وجود فجوات قانونية، يستغلها الفاسدون لارتكاب ممارساتهم الفاسدة دون الخوف من

العقاب، وهذه الفجوات تجعل من الصعب على السلطات التنفيذية والقضائية تحديد وملاحقة الفاسدين، مما يسهم في زيادة حالات الفساد وعدم محاسبة المذنبين(١).

ثانيا عدم كفاءة التنفيذ :فحتى لو كانت هناك تشريعات صارمة، فإن ضعف آليات الرقابة يمكن أن يؤدي إلى عدم الكفاءة في تنفيذ هذه التشريعات. مما يؤثر على تحقيق الأهداف المرجوة من التشريع، حيث يمكن أن يظل الفساد مستشريًا بسبب عدم القدرة على متابعة التنفيذ بشكل دقيق وفعال.

ثالثا غياب الشفافية والنزاهة (٢):عدم وجود رقابة فعالة يمكن أن يؤدي إلى نقص في الشفافية والنزاهة في الإجراءات الحكومية. الأمر الذى يزيد من احتمالية وجود ممارسات فساد في العمليات الحكومية، حيث يمكن للفاسدين استغلال النقص في الشفافية لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب المصلحة العامة.

رابعا عدم التوافق مع السياسات العامة :عدم توافق التشريعات مع السياسات العامة للدولة يمكن أن يؤدي إلى تداخل في الصلاحيات وتضارب في الأهداف.،مما يعوق من الجهود الرامية لمكافحة الفساد، حيث يمكن أن تتعارض الجهود المبذولة مع السياسات العامة، مما يضعف فاعلية الإجراءات المتخذة.

---

(١) مقال بعنوان جرائم الفساد المالي والإداري في القانون المصرى: تحليل قانوني وحلول مقترحة، منشور على الرابط الالكترونى التالى :

https://easylaweg.com/2024/09/25

(2) https://www.state.gov/bureau-of-international-narcotics-and-law-enforcement-affairs/combating-corruption-and-promoting-good-governance

خامسا تكاليف عالية ونفع منخفض :ضعف آليات الرقابة يمكن أن يؤدي إلى تنفيذ التشريعات بطرق غير فعالة وبكلفة عالية. مما يقلل من النفع المشترك للدولة والمجتمع، حيث تكون الموارد المستثمرة في مكافحة الفساد غير كافية لتحقيق الأهداف المنشودة.

وعليه يمكن التصدي لتحديات ضعف التشريعات واليات الرقابة بشكل فعال من خلال ما يلي:

١. **ضمان تنفيذ التشريع وفق الخطط المرسومة:**

يستند إعداد التشريعات إلى حاجة معينة أو لحل إشكالية محددة، ما يتطلب وضع خطة عمل شاملة تُحدد آليات التنفيذ وخطواته، مع توضيح الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية المترتبة عليها. وتُعد الرقابة في هذه المرحلة أداة للتحقق من التزام الجهات المختصة بالخطة الموضوعة وتوثيق كافة الإجراءات اللازمة لإعداد التشريعات.

٢. **تحقيق الأهداف المرجوة من التشريع:**

تركز الرقابة على التأكد من أن التشريع يحقق الهدف الذي أنشئ من أجله، من خلال تقييم مدى تأثيره العملي على تلبية الحاجة أو معالجة الإشكالية المستهدفة. ويتحقق ذلك عبر قياس مدى انسجام النتائج مع البيئة التطبيقية والظروف الواقعية التي يُنفذ فيها التشريع.

٣. **التوافق مع السياسة التشريعية للدولة:**

يجب أن يراعي التشريع السياسات العامة التي تتبناها الدولة في مختلف المجالات، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. وتساهم الرقابة في التأكد من انسجام التشريع مع هذه السياسات على المستويين الرئيسي والفرعي.

٤. ضمان التنفيذ الأمثل وبأقل التكاليف:

تسعى الرقابة إلى متابعة تنفيذ التشريع باستخدام أفضل الأساليب والوسائل الممكنة، مما يحقق نفعًا مشتركًا للدولة والمجتمع من خلال تحقيق الأهداف المنشودة بأقل التكاليف وبكفاءة عالية.

وباختصار، تُعد الرقابة على جودة التشريعات آلية متابعة منهجية لإجراءات إعداد التشريع، تهدف إلى القياس والتقييم الدقيق للكشف عن أوجه القصور ومعالجتها قبل بدء التنفيذ، وذلك من خلال تطبيق قواعد محددة وإعداد التقارير والدراسات اللازمة لضمان جودة التشريع وتماشيه مع الخطط الاستراتيجية للدولة[١].

المطلب الثاني

تحديات ضبط جرائم الفساد وتتبع عائداتها

تواجه السلطات المختصة تحديات جوهرية في جهود الكشف عن جرائم الفساد وضبطها، وكذلك في تتبع العائدات المتحصلة منها، وذلك لما تتميز به هذه الجرائم من طبيعة سرية معقدة. وتنقسم التحديات الى:

(١) عبد الفتاح أبو معال، أهمية الرقابة الإدارية وأهدافها ودورها في التخطيط - مقال منشور على الموقع الإلكتروني التالي:

http//al3loom.com?/p 24672-date: 10/3/2020

أولا تحديات ضبط جرائم الفساد

أ .**الطبيعة السرية للجرائم:**

تُعد جرائم الفساد بطبيعتها من الجرائم السرية التي تُرتكب في الخفاء، مما يُصعِّب على الجهات الرقابية الكشف عنها في توقيت مبكر لضبطها.

و لتجاوز السرية التي تتسم بها جرائم الفساد، يمكن تحسين آليات الإبلاغ عن الجرائم وتشجيع المواطنين على تقديم بلاغات بأمان، وتشمل هذه الآليات حماية المبلغين من الانتقام وضمان سرية هوياتهم ، حيث تدعو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدول الأطراف إلى تشجيع رعاياها على الإبلاغ عن حالات الفساد إلى السلطات المختصة، ومن أبرز الآليات التي يمكن أن تشجع الأفراد على الإبلاغ عن جرائم الفساد ما يلي:

- **حماية المبلغين** :توفير الحماية القانونية للمبلغين حسنى النية من أي أعمال انتقامية أو ترهيب. وهذا يشمل حماية الأقارب والأشخاص المقربين من المبلغ ، وذلك ما نصت عليه المادة ٣٣ من اتفاقيه الامم المتحدة لمكافحة الفساد " بأن تنظر كل دولة طرف فى ان تدخل فى صلب نظامها القانونى الداخلى تدابير مناسبة لتوفير الحماية من أى معاملة لا مسوغ لها لأى شخص يقوم ، بحسن نية ولأسباب وجيهة ، بإبلاغ السلطات المختصة بأى وقائع تتعلق بأفعال مجرمة وفقا لهذه الاتفاقيه"[١]

(١) اتفاقيه الأمم المتحدة لمكافحه الفساد منشور على الرابط التالى :
https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50024_A.pdf

- **إتاحة المعلومات وحرية تداولها** : فوفقًا للمبادئ الأساسية التي أقرتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فى المادة ١٠ منها ، تلتزم الدول الأطراف بوضع أطر قانونية وإجرائية تكفل تعزيز الشفافية في إدارة الشؤون العامة ومكافحة الفساد، وذلك بما يتماشى مع تشريعاتها الوطنية.

وفي هذا الإطار، يجب على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تمكين العامة من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بتنظيم وإدارة مؤسساتها العامة، وآليات اتخاذ القرار فيها، وكذلك النصوص القانونية ذات الصلة التي تهم المجتمع. ويشمل ذلك نشر المعلومات التي تعزز الشفافية، مثل التقارير الدورية حول مخاطر الفساد في الإدارة العامة.

كما ينبغي تحقيق التوازن بين مبدأ الشفافية ومتطلبات حماية الخصوصية، وذلك من خلال احترام سرية البيانات الشخصية للأفراد وصون حرمتها، وفقًا لما تقتضيه القوانين الوطنية والمواثيق الدولية.

وعلى الرغم من هذه الأهمية الى انه ما زال هناك بعض القيود التشريعيه على حريه المعلومات في اغلب الدول، فطبقا للمادة العاشرة من القرار الجمهورى المصرى رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، لا يجوز للوزارت والهيئات أو الجهات المختلفه والأفراد أن تنشر بأى وسيلة من وسائل النشر أو الاعلام أي مطبوعات او نتائج أو بيانات أو معلومات إحصائية إلا من واقع إحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أما الإحصاءات غير المقررة ضمن برامج الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فلا يجوز نشرها إلا بموافقه الجهاز.

- **تيسير إجراءات الإبلاغ** :عن طريق تبسيط إجراءات الإبلاغ وجعلها سهلة الوصول للجميع، سواء عبر وسائل الاتصال التقليدية أو الحديثة مثل الخط الساخن والبريد الإلكتروني.
- **الإعفاء من العقاب بوصفه وسيلة للكشف عن الجرائم** :من خلال تشجيع الأشخاص المشاركين في جرائم الفساد على الإبلاغ عنها عبر منحهم إعفاءً من العقاب إذا ساعدوا السلطات في القبض على باقي الجناة.

ب .**استخدام الملاذات الآمنة[1]:**

يلجأ مرتكبو جرائم الفساد إلى إخفاء الأدلة والعائدات المالية في ملاذات آمنة، غالباً ما تقع خارج نطاق الولاية القضائية الوطنية، مما يزيد من تعقيد عملية ضبط هذه الجرائم واسترداد الأموال غير المشروعة.

ولعل الحل الأمثل لمجابهة ذلك هو التعاون الدولي وتبادل المعلومات والذى يمكن أن يقلل من فعالية الملاذات الآمنة ، من ذلك التعاون القضائي وتبادل التحريات المالية بين الدول.

ج .**صعوبة تتبع العائدات:**

تُشكّل الطبيعة المعقدة والسرية لآليات تحويل وتوزيع الأموال المتحصلة من جرائم الفساد عقبة كبيرة أمام الجهات المختصة في عملية التتبع والاسترداد.

---

(١) العـــشرى ، عبده. (٢٠١٩)، تحديات ضبط جرائم الفساد وتتبع عائداتها في ضوء الوثائق الدولية والقانون المصري.المجلة الجنائية القومية، مج٦٢، ع١، ص١٣٤. مسترجع من:
http://search.mandumah.com/Record/1101858

ويمكن التغلب على هذه الصعوبة بتعزيز الشفافية البنكية وتطوير تشريعات تسمح للسلطات المالية والقضائية بالاطلاع على الحسابات البنكية عند وجود شبهات جدية من ذلك التوقيع على اتفاقيات دوليه تمكن الدول من استخدام التقنيات الحديثه التى تمكنها من تتبع الحسابات البنكية كتقنية البلوك تشين [١].

ثانيا التحديات المتعلقة بالتعاون الدولي:

أ. اختلاف النظم القانونية والإجرائية بين الدول:

تُعتبر الفروق في النظم القانونية والإجرائية للدول عائقاً رئيسياً أمام تنسيق الجهود الدولية في ضبط جرائم الفساد واسترداد عائداتها، حيث يصعب تحقيق توافق تشريعي وإداري يتيح التعاون الفعّال، ولتيسير التعاون الدولي فإن ذلك يتطلب تعديل التشريعات لتتوافق مع متطلبات الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، والتى وقعت عليها غالبية الدول .

ب .**بطء الإجراءات:**

تؤدي التعقيدات الإجرائية المتعددة إلى بطء في آليات التعاون القضائي الدولي، مما يؤثر سلباً على سرعة الاستجابة والتنسيق بين الجهات المعنية.

ولتبسيط الإجراءات القانونية المتعلقة بالتعاون الدولي فلابد من تطوير أنظمة إلكترونية لتسريع تبادل المعلومات.

---

(١) صلاح الدين الضهيرى، زينب. (٢٠٢١). 'تأثير تكنولوجيا البلوك تشين على أمن المستقبل الرقمي للمعاملات الاقتصادية ,'مجلة الدراسات القانونية doi: 10.21608/maal.2021.93939.1028 , 53(2), pp. 1525-1602.

ج .**الالتزام بالنظام العام الداخلي للدولة:**

يُقيد التعاون القضائي الدولي احترام النظام العام الداخلي لكل دولة، مما قد يحد من تبادل المعلومات واتخاذ الإجراءات المشتركة في قضايا الفساد.

ويمكن موا جهة ذلك من خلال تطوير آليات للتوفيق بين متطلبات النظام العام الداخلي وأهداف التعاون الدولي عن طريق الحوار المستمر وتعديل السياسات.

ثالثا التحديات المتعلقة بتتبع عائدات الفساد

أ. **مبدأ سرية الحسابات البنكية مقابل تتبع الأموال:**

تُعد قاعدة سرية الحسابات البنكية من المبادئ الأساسية، إلا أنها قد تُعيق جهود تتبع واسترداد الأموال المتحصلة من جرائم الفساد، وتسعى الاتفاقيات الدولية إلى إيجاد توازن يُخفف من وطأة هذا المبدأ في حالات الجرائم الاقتصادية والفساد، وذلك من خلال تطوير تشريعات تسمح برفع السرية البنكية في حالات الفساد مع ضمان حماية حقوق الأطراف الحسنى النية.

ب. **التدابير التحفظية على أموال المتهم:**

نظرًا للطول الزمني الذي قد تستغرقه إجراءات التحقيق في قضايا الفساد، فتقتضي السياسة الجنائية اتخاذ تدابير تحفظية على أموال المتهم، وذلك لمنع التصرف بها أو تحويلها قبل الانتهاء من الفصل في القضية، عن طريق اعتماد تدابير قانونية تتيح للنيابة العامة اتخاذ إجراءات تحفظية سريعة على أموال المتهمين لضمان عدم تهريب العائدات غير المشروعة.

المبحث الثاني

استراتيجيات مكافحة الفساد

مكافحة الفساد تتطلب استراتيجيات شاملة ومتكاملة تستند إلى إطار قانوني صارم وآليات تنفيذية فعالة، ورغم تعدد الجهود المبذولة لمكافحه الفساد ،لاتزال العديد من الدول تواجه مشكله قانونيه جوهريه تتمثل في :قصور الأطر التشريعيه والسياسات الجنائية في ردع أفعال الفساد ، وضعف الاستفاده من التجارب الدوليه الناجحه في هذا المجال .

ويعزي هذا القصور إلي غياب استراتيجيه متكاملة تجمع بين التشريع الفعال ،والتدابير المؤسسية،والتعاون الدولي .وعليه فإن هذا المبحث يسعي إلي معالجة هذه الإشكاليه من خلال محورين رئيسيين :

المحور الأول :يبحث في دور السياسة الجنائيه في مكافحة الفساد ،من خلال تجريم الأفعال الفاسده وتحديد العقوبات المناسبة لها.

والمحور الثاني :يعرض تجارب دوليه ناجحه في الحد من الفساد ،مع التركيز علي كيفية تكييف هذه النماذج بما يسهم في بناء استراتيجيه فعاله ومستدامه لمكافحه الفساد .

المطلب الأول

السياسة الجنائية فى مكافحه الفساد

تلعب السياسة الجنائية دورًا جوهريًا في مكافحة الفساد من خلال تبني آليات قانونية ومؤسسية فعالة، تهدف إلى تحقيق العدالة الجنائية وتعزيز سيادة القانون. كما تسهم في توفير بيئة آمنة وعادلة تكفل حماية الأفراد والمجتمع من الآثار السلبية للفساد، وذلك عبر تطوير تشريعات رادعة، وتعزيز التعاون بين الأجهزة الرقابية والقضائية، وضمان تنفيذ العقوبات بفعالية لتحقيق الردع العام والخاص وعلى هدى ذلك سنقسم ها المطلب الى فرعين نتناول فى الاول منهما تجريم الفساد ، والثانى النظام العقابي لجرائم الفساد.

الفرع الأول

تجريم الفساد

تعتمد سياسة تجريم جرائم الفساد على مجموعة من القواعد القانونية والإجراءات التي تهدف إلى مكافحة الفساد والحد من تأثيراته السلبية على الاقتصاد والمجتمع. وفيما يلي تفصيل لهذه السياسة:

أولا مفهوم تجريم الفساد :

تجريم الفساد يشير إلى القواعد القانونية التي تهدف إلى معاقبة الأفعال غير المشروعة التي تنطوي على استغلال المنصب العام أو الموارد المالية لتحقيق مكاسب

شخصية غير قانونية. وتشمل هذه الأفعال الرشوة، الاختلاس، غسيل الأموال، واستغلال النفوذ[١]

ثانيا الأسس القانونية لتجريم الفساد:

يعتمد تجريم الفساد على مجموعة من التشريعات الوطنية والدولية التي تسهم في مكافحة هذه الظاهرة، ومن بين هذه التشريعات:

- القوانين الجنائية المحلية التي تحدد الجرائم والعقوبات المقررة لها.
- الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تضع إطارًا عامًا لمحاربة الفساد
- المسؤولية الجنائية: حيث تضع القوانين عقوبات واضحة للأفراد والجماعات المتورطة في الفساد، مثل السجن والغرامات.

ثالثا بعض أشكال الفساد المشمولة بالتجريم:

١-تجريم الرشوة:

تُعتبر الرشوة من أبرز مظاهر الفساد المالي وتُجرَّم في معظم الأنظمة القانونية حول العالم. وتلعب السياسة الجنائية دورًا حيويًا في مكافحة الرشوة من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تقليل حدوث هذه الظاهرة وتعزيز العدالة .

(١) شريهان حسن ، جهود مكافحة الفساد المالى والادارى في المملكة العربية السعودية، المجلة القانونيه بجامعة شقراء ،ص٦

ويبدأ تجريم الرشوة بتحديد مفهومها بشكل دقيق ضمن القوانين الجنائية، حيث تُعرَّف عادةً على أنها تقديم أو قبول أموال أو هدايا أو مزايا أخرى بغرض التأثير على تصرفات أو قرارات شخص في موقع السلطة [١].

ويتضمن تجريم الرشوة تحديد الأفعال المجرمة، حيث تحدد السياسة الجنائية الأفعال المرتبطة بالرشوة وتجرمها بشكل واضح، مما يوفر إطارًا قانونيًا يحاسب الأفراد الذين يقدمون أو يقبلون الرشوة.مما ُيعزز من الوعي القانوني ويجعل الأفراد أكثر حذرًا من الانخراط في مثل هذه الأفعال والتي تشمل:

١. تقديم أموال أو هدايا لشخص في موقع السلطة

٢. قبول أموال أو هدايا من قبل شخص في موقع السلطة.

٣. محاولة التأثير على القرارات أو التصرفات باستخدام الرشوة

كما تحدد القوانين العقوبات التي تُفرض على مرتكبي جريمة الرشوة، والتي قد تشمل:

- السجن لفترات زمنية محددة.
- غرامات مالية كبيرة.
- فقدان المنصب أو الوظيفة العامة.

(١) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ، منشور على الرابط الالكترونى التالى :
https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50024_A.pdf

- الحرمان من التعاقد مع الجهات الحكومية، من ذلك ما اشارت اليه المادة ١٩ من نظام مكافحة الرشوة السعودى على عقوبة الحرمان من بعض التعاملات مع الإدارات الحكومية كعقوبة تكميلية للشخص المعنوى ، وهى الحرمان من الدخول مع الوزارات والمصالح الحكومية او الاجهزه ذات الشخصية المعنوية العامه في عقود لتأمين مشترياتها وتنفيذ مشروعاتها وأعمالها .[١]

ويظهر مما سبق عرضه أن السياسة الجنائية تساهم في مكافحة الرشوة عبر تجريم الأفعال المرتبطة بها وفرض عقوبات صارمة، مما يعزز ردع الفساد.

٢- تجريم غسل الاموال:

تلعب السياسة الجنائية الدولية دورًا رئيسيًا في مكافحة غسل الأموال، حيث تعزز التعاون بين الدول وتوفر إطار قانوني موحد لمواجهة هذه الجريمة العابرة للحدود وتتجسد جهود السياسة الجنائية الدولية من خلال الاتفاقيات الدولية مثل "اتفاقية فيينا" لعام ١٩٨٨ التي وضعت أساس تجريم غسل الأموال المتأتية من تجارة المخدرات، و"اتفاقية باليرمو"[٢] لعام ٢٠٠٠ التي وسعت نطاق التجريم ليشمل كافة العائدات غير المشروعة.

(١) محمد احمد المنشاوى، النظام الجزائى الخاص -جرائم التعزير المنظمه في المملكه العربيه السعوديه ، دار الكتاب الجامعى ، ٢٠٢٤م، ص٨٢

(٢) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠ (اتفاقية باليرمو)، على الموقع الإلكتروني:

https://www.unodc.org/pdf/crime/a_res_55/res5525a.pdf

تعمل هذه الاتفاقيات على:

١. **تشديد العقوبات:** من خلال فرض عقوبات صارمة على الجرائم المتعلقة بغسل الأموال، والتي تشتمل على السجن، والغرامات المالية، والمصادرة.

٢. **تعزيز الرقابة المالية :** عن طريق تشديد الرقابة على المؤسسات المالية والمصارف لضمان عدم استخدامها في غسل الأموال ، حيث يتم إلزام البنوك بالتحقق من هوية العملاء والإبلاغ عن أي نشاطات مالية مشبوهة، مثلما هو الحال في توصيات فرقة العمل المالي(GAF) .[١]

٣. **تبادل المعلومات والتعاون الدولي :** بتشجيع الدول على تبادل المعلومات والمساعدة القانونية في التحقيقات والملاحقات القضائية، و إنشاء وحدات للاستعلام المالي لتلقي وتحليل المعلومات المشبوهة وتبادلها بين الدول.[٢]

٤. **التدريب والدعم التقني :** بتقديم الدعم التقني والتدريب للدول النامية لتمكينها من مكافحة غسل الأموال بفعالية، من خلال توفير المعدات الحديثة وبرامج التدريب المتقدمة للكشف عن الجرائم المالية.

٥. **تسليم المجرمين :** تعزيز إجراءات تسليم المجرمين بين الدول لتجنب توفير ملاذ آمن للجناة، وضمان محاسبتهم على جرائمهم[٣].

---

(١) طاهر، عباسة ، توفيق مجاهد ، السياسة الجنائية الدولية لمكافحة جريمة تبييض الأموال ، مجله رماح للبحوث والدراسات ٢٧٥(٢٠١٨) ص٢٠٨

(٢) باخورية دريس، جريمة غسل الأموال ومكافحتها في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه في القانون الجنائي الخاص، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ٢٠١١-٢٠١٢ ص٣٦٥

(٣) المادة ١٠٢ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولة لسنة ١٩٩٨ ، الذي دخل حيز النفاذ في ٢٠٠٢/٧/١

=

٦. **الاعتراف بالأحكام القضائية الأجنبية :** الاعتراف بحجية الأحكام القضائية الأجنبية لتعزيز مكافحة غسل الأموال العابرة للحدود.

وبناء على ما سبق بيانه فإن السياسة الجنائية الدولية تسعى إلى تحقيق التعاون والتنسيق بين الدول لمكافحة غسل الأموال والتصدي للجرائم المالية التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول ، وهذه السياسات لها دورها البالغ في المساهمه في تعزيز النزاهة والشفافية المالية، والحد من الجرائم المنظمة والفساد.

الفرع الثاني

النظام العقابي لجرائم الفساد

تعتبر السياسة العقابية جزءاً أساسياً من النظام القانوني الذي يسعى إلى مكافحة الفساد، وخاصة الفساد المالي. وذلك من خلال تطبيق عقوبات صارمة وإجراءات قانونية تهدف إلى ردع المجرمين وضمان العدالة، ولتعزيز فعالية السياسة العقابية، يتم اتخاذ عدة آليات وتنفيذها بشكل دقيق ومدروس ، وهذا ما سوف نوضحه من خلال بيان الآليات المختلفة لتنفيذ السياسة العقابية في مكافحة الفساد.

أولا مبادئ العقاب في جرائم الفساد :

السياسة العقابية تعتمد على مبادئ أساسية لضمان تحقيق العدالة، من أهمها:

- **مبدأ الشرعية :**فيتجلى هذا المبدأ في التأكيد على أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني ، ويلتزم المشرع بهذا المبدأ من خلال تحديد الجرائم والعقوبات بوضوح في النصوص القانونية.

=

http://legal.un.org/icc/statute/arabic/rome_statute(a).pdf :

- **مبدأ المساوا**[1] الذى يضمن تطبيق القانون على الجميع دون تمييز، ويعزز استقلالية السلطة القضائية لضمان محاكمة عادلة وشفافة،
- **الاستقلال القضائي :**فالنظام القانوني يعزز من استقلالية القضاء لضمان أن تكون القرارات القضائية مبنية على الأدلة والقوانين فقط، دون تأثيرات خارجية، فوفقا لما نصت عليه المادة ١١ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي تندرج تحت عنوان: "التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة"، فإن كل دولة طرف، وبما يتماشى مع المبادئ الأساسية لنظامها القانوني، تتخذ التدابير اللازمة لتعزيز النزاهة ومنع فرص الفساد بين أعضاء الجهاز القضائي. يجب أن تتضمن هذه التدابير قواعد واضحة لسلوك أعضاء الجهاز القضائي. كما يجوز للدول استحداث وتطبيق تدابير ذات فعالية مماثلة داخل جهاز النيابة العامة. يجب أن يتم ذلك دون المساس باستقلالية القضاء، نظراً لما له من دور حاسم في مكافحة الفساد.

ثانيا العقوبات الأصليه:

العقوبات الجنائية تهدف إلى ردع المجرمين ومعاقبتهم بشكل يتناسب مع خطورة الجريمة المرتكبة، وفيما يلي بعض العقوبات الأصلية التي يتم تطبيقها في جرائم الفساد المالي:

- **عقوبات السجن والغرامات :**تتراوح عقوبات الحبس من سنتين إلى عشر سنوات، وتصل إلى عشرين سنة في بعض الحالات الخطيرة، من ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من نظام مكافحة الرشوة في القانون السعودي على أن يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات وبغرامة لا تزيد عن مليون ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين

(١) بوقصه ايمان ، خصوصية السياسة العقابية فى مكافحة ظاهرة الفساد المالى فى التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، المجلد ١٥، العدد ٣، ٢٠٢٢م ص٧٢٤.

كل موظف عام طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته أو يزعم أنه من أعمال وظيفته ولو كان هذا العمل مشروعاً. ولا يؤثر في قيام الجريمة اتجاه قصد الموظف إلى عدم القيام بالعمل الذي وعد به ، وجاء في قانون العقوبات المصرى النص على عقوبة الرشوة من المادة ١٠٣ حتى المادة ١١١ من قانون العقوبات، فتنص المادة ١٠٣ على" كل موظف عمومى طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدًا أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته يعد مرتشيًا ويعاقب بالسجن المؤبد وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به."

- **العقوبات المقررة للأشخاص الاعتبارية :**يمكن أن تتراوح الغرامات المالية على الشخصيات المعنوية من مرة إلى خمس مرات الحد الأقصى للغرامة المقررة للشخص الطبيعي، وهذا ما جاء في التشريع الجزائري عن مسؤولية الشخص المعنوي عن جرائم الفساد ذات الصلة بالنص في المادة ١٨ مكرر من قانون العقوبات بأنه اذا كان الجانى شخصا معنويا، تطبق عليه العقوبات المقررة للشخص المعنوي وهى غرامة تساوى من مرة الى خمس مرات الحد الأقصى للغرامة المقررة للشخص الطبيعي .

ثالثا العقوبات التكميلية:

تشمل العقوبات التكميلية التي يمكن تطبيقها بالإضافة إلى العقوبات الأصلية:

- **الحرمان من الحقوق الوطنية والمدنية والعائلية :**يشمل ذلك العزل من الوظائف والمناصب العامة، والحرمان من حق الانتخاب والترشح، وغيرها.
- **المصادرة الجزائية للأموال :**يتم مصادرة الأموال والعائدات الناتجة عن الجرائم المالية لضمان عدم استفادة الجاني من أمواله غير المشروعة.

- **إبطال العقود والصفقات** :يمكن للقاضي أن يأمر بإبطال أي عقد أو صفقة تم الحصول عليها بطرق غير قانونية.

رابعا تشديد العقوبات:

تشمل آلية تشديد العقوبات الحالات التي يرتكب فيها الجرائم موظفون عموميون أو أشخاص ذوو مناصب عالية في الدولة، وفي هذه الحالات، يمكن أن تصل العقوبات إلى عشرين سنة من الحبس مع فرض غرامات مالية كبيرة.

خامسا الإعفاء والتخفيف من العقوبات:

في بعض الحالات، يمكن للمشرع أن يقرر إعفاء أو تخفيف العقوبات على الأشخاص الذين يبلغون عن جرائم الفساد ويساهمون في كشف مرتكبيها ،ويمكن أن يؤدي التبليغ إلى:

- **الإعفاء من العقوبة** :إذا تم التبليغ قبل بدء الإجراءات القانونية.
- **تخفيف العقوبة** :إذا تم التبليغ بعد بدء الإجراءات القانونية، يمكن تخفيض العقوبة إلى النصف.

سادسا المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي:

تلعب المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي دوراً هاماً في مكافحة الفساد المالي. يمكن أن تخضع المؤسسات والشركات للمساءلة القانونية إذا ارتكبت جرائم فساد، وتفرض عليها غرامات مالية كبيرة وعقوبات أخرى مثل إغلاق المؤسسة أو حرمانها من المشاركة في الصفقات العمومية .

سابعا الإجراءات الخاصة بالبنوك:

البنوك هي البيئة التي تتم فيها العديد من الجرائم المالية. ولذلك، وتنفيذ السياسة الجنائية العقابية فيما يتعلق بالبنوك في مكافحة الفساد المالي يعتمد على مجموعة من الإجراءات والتدابير القانونية التي تهدف إلى فرض عقوبات صارمة وردع الأفعال غير القانونية.،على الأشخاص الطبيعيين والمؤسسات المصرفية المتورطة في جرائم الفساد المالي ،وتشمل هذه العقوبات الغرامات الكبيرة والإجراءات الأخرى مثل تجميد أو حجز الأصول والعائدات الناتجة عن الجرائم المالية. وهذه الإجراءات يجب ان يكون تنفيذها بقرار قضائي أو بأمر من السلطات المختصة بهدف منع استغلال هذه الأموال في المزيد من الأنشطة غير القانونية.(١)

ثامنا التعاون الدولي:

التعاون الدولي هو جزء أساسي من مكافحة الفساد المالي. من خلال التعاون مع الدول الأخرى، حيث يمكن تبادل المعلومات والخبرات والتنسيق في التحقيقات والعمليات القانونية لمكافحة الفساد بفعالية.

تاسعا حالات عدم تقادم العقوبة:

بعض جرائم الفساد المالي لا تسقط بالتقادم، خاصة في الحالات التي يتم فيها تحويل الأموال غير المشروعة إلى الخارج وذلك لضمان محاسبة الجناة.

(١) بوقصه ايمان ، خصوصية السياسة العقابية فى مكافحة ظاهرة الفساد المالى فى التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، المجلد ١٥، العدد ٣، ٢٠٢٢م ص٧٢٨

عاشرا المشاركة والشروع في الجرائم:

المشاركة والشروع في جرائم الفساد يعاقب عليها بنفس عقوبة الجريمة التامة عند اغلب التشريعات الجنائية ،و تشمل المشاركة تقديم المساعدة أو التحريض على ارتكاب الجريمة، بينما يشمل الشروع البدء في تنفيذ الجريمة دون اكتمالها.(١)

دور الأجهزة الرقابية:

تلعب الأجهزة الرقابية مثل القضاء والشرطة وهيئات مكافحة الفساد دوراً حيوياً في تنفيذ السياسة العقابية، حيث تتولى التحقيق في قضايا الفساد وتقديم المتهمين إلى العدالة، وتوفر الدعم القانوني والمالي لضمان تطبيق القوانين بفعالية.

ولتعزيز فعالية السياسة العقابية في مكافحة الفساد، يجب التركيز على تحديث التشريعات لتواكب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة الدعم المالي والتقني للأجهزة الرقابية، وتعزيز التعاون بين الدول. كما يجب العمل على تطوير نظم مراقبة وتقييم الأداء لضمان فعالية وكفاءة تطبيق القوانين.

ففعالية السياسة العقابية في مكافحة الفساد تعتمد على مدى قدرة القوانين والأجهزة الرقابية على تطبيق القانون بصرامة وفعالية، إلى جانب توعية المجتمع بأهمية

(١) من ذلك ما نص عليه قانون العقوبات المصرى رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧م ، والمعدل بتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠٢١ م بالقانون ١٤١ لسنة ٢٠٢١في المادة ٧٨ على انه " ويعاقب بنفس العقوبة كل من أعطى أو عرض أو وعد بشيء مما ذكر بقصد ارتكاب عمل ضار من الأعمال المبينة بالفقرة السابقة.

ويعاقب بنفس العقوبة أيضا كل من توسط في ارتكاب جريمة من الجرائم السابقة.

وإذا كان الطلب أو القبول أو العرض أو التوسط كتابة ورقيا أو إلكترونيا فإن الجريمة تتم بمجرد تصدير الكتاب أو البيان.

النزاهة والمسؤولية. بتعزيز هذه العوامل، مما يمكن من تحقيق تقدم ملموس في مكافحة الفساد وحماية المال العام.

ونخلص من هذا المطلب الى أن السياسة الجنائية تُعَدّ أداة أساسية في مكافحة الفساد من خلال تجريم الأفعال الفاسدة وفرض العقوبات الرادعة، بما يحقق الردع العام والخاص ويحافظ على نزاهة المؤسسات واستقرار المجتمع، وقد تبين من خلال هذا المطلب أن تجريم الفساد يرتكز على إطار قانوني متكامل، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، يشمل هذا الاطار تجريم الرشوة وغسل الأموال وغيرها من الجرائم المالية التي تهدد الاقتصاد والمجتمع.

كما أن النظام العقابي لجرائم الفساد يعتمد على مبادئ العدالة والشرعية والمساواة، ويشمل عقوبات أصلية وتكميلية تستهدف الأفراد والأشخاص الاعتباريين المتورطين في هذه الجرائم، إلى جانب ذلك، يتمتع التعاون الدولي بدور محوري في تعقب الجناة واسترداد الأموال المنهوبة.

لذا، فإن نجاح الجهود المبذولة في مكافحة الفساد يتطلب تطوير التشريعات وتحديثها باستمرار، وتعزيز استقلالية القضاء، وتفعيل دور الأجهزة الرقابية، إضافة إلى نشر الوعي المجتمعي بمخاطر الفساد وآثاره السلبية، ومن خلال تكامل هذه الجهود، يمكن بناء بيئة قانونية ومؤسسية قادرة على الحد من الفساد وتحقيق العدالة الجنائية المنشودة.

المطلب الثاني

تجارب دولية ناجحة فى مكافحه الفساد

برزت تجارب دولية ناجحة في مكافحة الفساد، كان لها الأثر الكبير في تحقيق الشفافية وتعزيز النزاهة، ومن بين هذه التجارب تجربة سنغافورة، التي استطاعت التحول من دولة تعاني من تفشي الفساد إلى واحدة من أقل الدول فسادًا في العالم، وتجربة المملكة العربية السعودية، التي وضعت مكافحة الفساد ضمن أولوياتها الاستراتيجية، خاصة في إطار رؤية ٢٠٣٠.

ومن خلال هذا المطلب سأقوم بتحليل التجربتين السنغافورية والسعودية في مكافحة الفساد، مع التركيز على الجوانب القانونية والمؤسسية التي أسهمت في نجاحهما، واستعراض أهم الإجراءات والآليات المتبعة في كل منهما.

الفرع الأول

التجربة السنغافورية

تعتبر سنغافورة [1] اليوم من أقل الدول فسادًا في العالم، بفضل الإرادة السياسية القوية والإجراءات القانونية الصارمة والوعي المجتمعي ، حيث كانت مكافحة الفساد أحد

(١) تعتبر سنغافورة، وهي دولة صغيرة تقع في جنوب شرق آسيا، من أبرز الأمثلة العالمية على النجاح في مكافحة الفساد. منذ استقلالها في عام ١٩٦٥، حيث استطاعت سنغافورة تحقيق تقدم كبير في الحد من الفساد، وتحولت من دولة تعاني من الفساد إلى نموذج يحتذى به عالميًا، فمنذ البداية، أدركت القيادة السياسية في سنغافورة بقيادة لي كوان يو أن الفساد هو أحد أكبر العوائق أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وكانت الإرادة السياسية حاسمة، حيث تم وضع مكافحة الفساد كأولوية قصوى في الأجندة الحكومية، ولم يكن هذا الالتزام مجرد شعارات بل تُرجم إلى سياسات وإجراءات ملموسة، وبفضل الجهود المستمرة لمكافحة الفساد، حققت سنغافورة مراتب متقدمة في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

المحـاور الرئيـسية فـي اسـتراتيجية الحكومـة الـسنغافورية منـذ الاسـتقلال فـي عـام ١٩٦٥،وحصلت علـى المرتبـة الرابعـة عالميًـا فـي عـام ٢٠١٩ بمؤشـر مـدركات الفساد الـصادر عن منظمـة الـشفافية الدوليـة،الامر الـى أدى الـى تحقق مستوى عالٍ من الأداء الاقتصادي والابتكار، مما جعلها تتصدر قائمـة أفضل الاقتصاديات العالميـة[١]، ونعرض في هذا الفرع تحليلًا شاملاً لتجربة سنغافورة في مكافحة الفساد مع التركيز علـى الجوانـب القانونية التي ساهمت في نجاحها:

اولا-الإرادة السياسية:

منذ استقلالها، أظهرت سنغافورة إرادة سياسية قويـة للقضاء علـى الفساد، حيث كانت الحكومة بقيادة لي كوان يو مصممة علـى اتخـاذ جميع الإجـراءات الممكنـة لتحقيق هذا الهدف[٢]، وأصـدرت الحكومـة قانونًـا جديدًا لمكافحـة الفساد فـي عـام ١٩٥٩م، يوسع من نطـاق تعريـف "الهديـة" ليشمل كل شـيء ذي قيمـة يُقدم لأي مسؤول. بالإضـافة إلـى ذلك، تم منح المحققين صلاحيات واسعة للتحقيق فـي شبهات الفساد، بمـا فـي ذلك سلطة الاعتقال والاطلاع على الحسابات المصرفية للمشتبه بهم وأسرهم[٣].

وتـشمل سياسـة مكافحـة الفساد فـي سـنغافورة اسـتخدام الأدوات القانونيـة للـردع واتخاذ مجموعة من التدابير، مثل:

---

(١)أحلام قراوى ،عرض التجربـة السنغافورية فـي مكافحـة الفساد كتجربـة عالميـة رائدة ،مجلـة المنهل الاقتصـادى ، المجلد ٠٣،العدد ٠٢،ديسمبر ٢٠٢٠م، جامعة الشهيد حمد لخضر بالوادى ،ص١٢١-١٢٨

(2) Jean2019Anti-corruption Education and Peacebuilding Rwanda Springer pp. 16 -17

(٣) .لي كوان يو (ترجمة معين الإمام) ، سنغافورة من العالم الثالث إلى العالم الأول ، مكتبة العبيكان السعودية ، ٢٠٠٧ ،ص ٢٤٥.

١. **الفصل بين الوزارات وإدارة التنفيذ** :تتولى الهيئات والمؤسسات المنشأة بقانون عملية التنفيذ، بينما تظل مسؤولية الوزارة مقتصرة على التخطيط الاستراتيجي[١].

٢. **زيادة مرتبات الموظفين** :تُرفع أجور الموظفين في الدولة لتوفير مستوى حياة كريمة، مما يجعل زيادة الأجور أهم رادع للفساد.

٣. **تبسيط الإجراءات الإدارية** :يتم تقليل المستندات المطلوبة للحصول على الخدمات، مع وضع مدونة إجراءات واضحة.

٤. **تقليص السلطة التقديرية للموظف العام** :تُوضع معايير دقيقة يستند إليها الموظف العام في أداء عمله، لتقليل التوسع في السلطة التقديرية التي قد تؤدي إلى الفساد.[٢]

٥. **إيجاد أنظمة شفافة** :يتم وضع أنظمة شفافة تقلل من الأسرار التي يمكن أن يمتلكها الموظف العام بسبب وظيفته، بحيث لا يجد الموظف أسرارًا يمكنه بيعها.

وتم وضع نظام مفتوح وشفاف للمشتريات الحكومية، بحيث يمكن للجميع الاطلاع على تفاصيل العروض والصفقات والمواصفات المطلوبة من خلال مركز الأعمال الإلكترونية. يهدف هذا النظام إلى تعزيز الشفافية وتقليل فرص الفساد.

---

(١) .بوابة مصرس للأخبار ، (تجربة الدولة النموذج الأعظم في العالم)، على الرابط الالكترونى التالى:

www.masress.com/elkhabar/32288

(٢)الهادى على أبو حمزه ، منتدى الشفافية وطن بلا فساد ، قراءة في التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد ، على الرابط الالكترونى التالى:

: www.transparencyforum.net/details-139htm

ثانيا التدابير الإضافية لمكافحة الفساد في سنغافورة تشمل:

١. **الحد من التعامل المباشر بالمال :**تم تقليل التعامل المباشر للموظفين بالمال، حيث تتم دفع الرسوم والغرامات إلكترونيًا. يسهم ذلك في توفير الوقت والجهد وتقليل فرص الفساد.

٢. **مراجعة تاريخ الأفراد قبل التوظيف :**تم إنشاء هيئة مختصة بمراجعة تاريخ الأفراد لضمان عدم تولي أي شخص منصب قيادي أو عمل سياسي في حالة وجود شبهات فساد.

٣. **توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية :**توفر الدولة حوالي ١٦٠٠ خدمة يمكن تنفيذها من المنزل، بما في ذلك الحصول على التراخيص عبر الإنترنت.

٤. **إشهار العقود الإدارية ونتائجها عبر الإنترنت :**تلتزم الدولة بنشر العقود الإدارية ونتائجها عبر الإنترنت لتعزيز الشفافية.

٥. **منع نشر إشاعات الفساد دون دليل :**يُمنع نشر إشاعات عن حالات الفساد إلا في حالة وجود دليل واضح، ويُعد نشر إشاعات دون دليل جريمة.

٦. **حظر استعمال الصفة في الأماكن العامة :**يُحظر استعمال الصفة الرسمية في الأماكن التي تُقدم فيها الخدمات بالنسبة للقضاة وأعضاء النيابة العامة والموظفين العامين، ويجب أن تكون التفاصيل بالقدر اللازم فقط.

٧. **العقوبات القانونية :**ينص القانون على مجموعة من العقوبات، بما في ذلك السجن والغرامات المرتفعة والمصادرة والاسترداد.

٨. **تنويع فرق التحقيق :**عند التحقيق في قضايا الفساد، يجب أن يتعدد المحققون بحيث لا يتولى القضية محقق واحد.

٩. **إجراءات مكافحة الفساد :**يتم وضع إجراءات تركز على فكرة أن جرائم الفساد قليلة المردود بالنظر إلى كثرة مخاطرها.

١٠. **صلاحيات واسعة لهيئة مكافحة الفساد :**تُمنح أعضاء هيئة مكافحة الفساد صلاحيات واسعة، بما في ذلك مراقبة التغيرات في حياة الموظفين والاطلاع على حساباتهم المصرفية.

١١. **استخدام المخبرين :**يتم الاعتماد على مخبرين من الجمهور والموظفين ومصلحة الضرائب للكشف عن حالات الفساد والتهرب الضريبي.

١٢. **آلية المكافأة :**تعتمد الجهات المختصة على آلية مكافأة لمن يُبلغ عن حالات الفساد، بحيث تُحدد نسبة معينة من قيمة المال موضوع الجريمة كمكافأة، مع وضع سقف لهذه القيمة.

١٣. **ضمان سرية المخبرين :**تُضمن سرية المخبرين عند انتهاء التحقيق، ولا يُفصح عن أسمائهم حتى للقاضي إلا إذا ظهرت ضرورة لذلك[١].

ثالثا-إنشاء مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد(CPIB)

تم إنشاء مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد (CPIB) في عام ١٩٥٢، لكن تفعيله الجاد بدأ في عام ١٩٥٩، ويتمتع المكتب بالاستقلالية التامة ويتبع مباشرة لرئيس الوزراء، مما يضمن عدم التلاعب بتحقيقاته ، بعيدًا عن أي تدخلات سياسية ويختص المكتب بالتحقيق في جميع قضايا الفساد في القطاعين العام والخاص، ويُعتبر أحد أقدم

(١) الهادى على أبو حمزه ، منتدى الشفافية وطن بلا فساد ، قراءة في التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد ، على الرابط الالكترونى التالى:

: *www.transparencyforum.net/details-139htm*

الوكالات العالمية المكرسة لمكافحة الفساد، ويقوم المكتب بالتحقيق في سوء استخدام السلطة والرشاوى والاحتيال المالي والعديد من الأشكال الأخرى للفساد، ويعتمد على مجموعة من السياسات والإجراءات لمكافحة الفساد، وتشمل مهام المكتب ما يلي:

١. **التحقيق في قضايا الفساد** :يقوم المكتب بالتحقيق في أي قضايا فساد سواء في القطاع العام أو الخاص. يشمل ذلك التحقيق في سوء استخدام السلطة من قبل المسؤولين.

٢. **الكشف عن الثغرات** :يكشف المكتب في سياق تحقيقاته عن المناطق المعرضة للفساد أو الثغرات في الإجراءات الإدارية الحكومية، ويشير إلى نقاط الضعف ويوصي بتغييرات في الإجراءات.

٣. **التوعية والتثقيف** :يتواصل المكتب مع المجتمع لنشر رسالة مكافحة الفساد من خلال مجموعة من المبادرات التي تستهدف الطلاب والوكالات الحكومية والشركات والجمهور العام لتعليمهم ضد الفساد.

٤. **التعاون مع الجهات الأخرى** :يرسل المكتب تقاريره إلى الجهات التي يتبعها المتهمون بممارسة الفساد، ويقدم مقترحات لمكافحة الفساد في الجهات المختلفة.

٥. **مراجعة منظومات العمل** :يقوم المكتب بمراجعة منظومات العمل في الهيئات الحكومية المختلفة وإعادة هندستها بما يعمل على التقليل من ممارسات الفساد.

٦. **التواصل مع المسؤولين** :يعقد المكتب لقاءات مع المسؤولين، لا سيما الذين يتعاملون مع الجمهور، للتأكيد على مبادئ الشرف والنزاهة ومكافحة الفساد وتجنبه.

رابعا-الإجراءات القانونية والتشريعية والقضائية

كانت سنغافورة سباقة في سن قوانين صارمة لمكافحة الفساد، بما في ذلك قانون عائدات الجريمة لعام ١٩٦٠، ويمنح هذا القانون سلطات واسعة للتحقيق في شبهات الفساد، بما في ذلك الاطلاع على الحسابات المصرفية للمشتبه بهم وأسرهم[١] ، كما اسهم التطبيق الصارم للقوانين، بما في ذلك تقديم الفاسدين إلى العدالة بسرعة وشفافية، في تحقيق نجاح كبير في مكافحة الفساد، حيث كان القانون يُطبق بصرامة على الجميع دون تمييز، مما خلق بيئة رادعة لأي محاولات فساد.

ولعب القضاء المستقل دورًا حاسمًا في تطبيق القوانين بصرامة وبدون تحيز، حيث كانت المحاكم تعمل بفعالية لضمان أن العدالة تُحقق وأن الفاسدين يُعاقبون بصرامة[٢] ،وقد تميز النظام القضائي في سنغافورة باستقلالية تامة عن السلطة التنفيذية، مما ضمن عدم تدخل الحكومة في عمل القضاء، وهذه الاستقلالية عززت من نزاهة القضاة وتطبيق القوانين بعدل وبدون تحيز.

الفرع الثاني

تجربة المملكة العربية السعودية

تمكنت المملكة العربية السعودية، في إطار رؤية ٢٠٣٠، من تحقيق تطور ملموس في ملف مكافحة الفساد ، حيث تُولي المملكة العربية السعودية أهمية بالغة لحماية

(1) Koh Teck Hin National anti-corruption strategy: the singapore experience Resource material series 86 the 14th unafeiuncac training programme visiting experts' papers, P. 96.

(٢) د. عبد القادر شرف، واقع النموذج السنغافورى في مكافحه الفساد ،دراسات -العدد الاقتصادى - مجلد٧-العدد٢،جوان ٢٠١٦م، جامعة الأغواط ،ص ١٤٩-١٥٩.

النزاهة ومكافحة الفساد بجميع أشكاله، وذلك استنادًا إلى المبادئ الثابتة في الشريعة الإسلامية والأنظمة الدولية، لذلك فقد تبنت المملكة جهودًا كبيرة لاستئصال الفساد واسترداد متحصلاته سواء داخل البلاد أو خارجها، بالتعاون مع الدول الأخرى.

الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد:

١. سن تنظيمات لمكافحة جرائم الفساد المالي:

أصدرت المملكة العربية السعودية تنظيمات قانونية صارمة لمكافحة جرائم الفساد المالي ،فقد أصدر مجلس الوزراء قرارًا رقم (٤٢) بتاريخ ١٤٤٠/٠١/١٥هـ، بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويعتبر نظام مكافحة غسل الأموال من أهم الأنظمة التي تهدف إلى منع إضفاء الشرعية على الأموال المحصلة من أعمال غير مشروعة.

بالإضافة إلى ذلك، أصدرت المملكة نظام مكافحة الرشوة، الذي يحدد تفاصيل هذه الجريمة ويحدد عقوباتها بوضوح، مما يسهم في ردع الفاسدين وتعزيز الشفافية في العمل الحكومي..

كما أصدرت المملكة نظام جرائم التزوير في ١٨ صفر ١٤٣٥هـ/٢١ ديسمبر ٢٠١٣م، ليحل محل النظام السابق ويهدف إلى مكافحة جرائم التزوير والعقوبات المرتبطة بها.

٢. الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد:

أقر مجلس الوزراء الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في عام ١٤٢٨هـ، والتي تهدف إلى حماية النزاهة ومكافحة الفساد بشتى صوره، وتحصين المجتمع السعودي بالقيم الدينية والأخلاقية.

٣. هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة):

تلعب هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) دورًا محوريًا في مكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية. تأسست الهيئة بناءً على المرسوم الملكي رقم (أ/٦٥) بتاريخ ١٤٣٢/٤/١٣ هـ، وتهدف إلى حماية المال العام ومحاربة الفساد بجميع أشكاله، وتعزيز الشفافية والنزاهة في المعاملات الحكومية والخاصة.[١]

مهام الهيئة واختصاصاتها

- **متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات**:تعمل الهيئة على ضمان الالتزام بالأوامر والتعليمات المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين.
- **التحري عن الفساد المالي والإداري**:تتولى الهيئة التحقيق في عقود الأشغال العامة، عقود التشغيل والصيانة، والعقود الأخرى ذات العلاقة بالشأن العام.
- **إحالة المخالفات والتجاوزات**:عند اكتشاف مخالفات أو تجاوزات، تقوم الهيئة بإحالتها إلى الجهات الرقابية أو جهات التحقيق، مع إبلاغ الجهات المعنية بتلك المخالفات.
- **جمع وتحليل البيانات**:تجمع الهيئة البيانات والإحصاءات المتعلقة بالفساد، تصنيفها وتحليلها، وتنظيم قاعدة معلومات وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.[٢]

---

(١) هيئة الرقابه ومكافحة الفساد ، منشورعلى الرابط التالى :

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9_%D9%88%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF?form=MG0AV3

(٢) هيئة الرقابه ومكافحة الفساد ، منشور على الرابط التالى :

https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/agencies/agencyDetails/AC214?form=MG0AV3

التعاون الدولي:

تعتبر مبادرة "الرياض العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد " (GlobE Network) مثالاً على التعاون الدولي لمكافحة الفساد، حيث أطلقت هذه المبادرة خلال رئاسة المملكة لمجموعة العشرين في عام ٢٠٢٠ بهدف تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات والخبرات بين الدول الأعضاء[١] ،وتهدف هذه المبادرة إلى تطوير أداة سريعة وفعالة لمكافحة جرائم الفساد العابرة للحدود، وتعزيز التعاون بين السلطات المعنية، وإنشاء منصة عالمية لتبادل المعلومات، وتعزيز استرداد الأموال المنهوبة، وإطلاق برنامج لبناء القدرات داخل الشبكة[٢]، كما وقعت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) في ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٤م على اتفاقية مكة المكرمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال إنفاذ قوانين مكافحة الفساد. تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز تبادل المعلومات والتحريات بين سلطات إنفاذ قوانين مكافحة الفساد، ومنع الجرائم، وتعزيز التدريب وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء.

تعزيز الشفافية والنزاهة: تسعى الهيئة أيضًا إلى تعزيز الشفافية والنزاهة من خلال:

- **تنظيم ورش العمل والمؤتمرات**:تنظم الهيئة ورش عمل ومؤتمرات دولية لزيادة الوعي والتعاون في مجال مكافحة الفساد.[٣]

---

(١) السعودية تقود ١٢٠ دولة لمكافحة الفساد، مقال منشور على الرابط الالكترونى التالى :

https://www.msn.com/ar-sa/news/featured

(٢) تمكنت المملكة مؤخرًا من الفوز بالإجماع برئاسة شبكة "GlobE" العالمية لمكافحة الفساد للفترة من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٢٧، وهو ما يعكس نجاح المملكة في مكافحة الفساد وتطوير الآليات اللازمة لمواجهته.

(٣) رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد يستقبل رئيس الهيئة المستقلة لمكافحة الفساد في هونج كونج، مقال منشور على الرابط الالكترونى التالى :

=

- **تبادل الخبرات**:تتبادل الهيئة الخبرات مع الهيئات المماثلة في دول أخرى، مثل التعاون مع الهيئة المستقلة لمكافحة الفساد في هونغ كونغ.

٤. إنشاء وحدات للتحقيق في قضايا الفساد:

في ضوء الترتيبات التنظيمية والهيكلية المتصلة بمكافحة الفساد المالي والإداري لعام ١٤٤١ هـ، الصادرة بالأمر الملكي رقم أ/٢٧٧ بتاريخ ١٤٤١/٠٤/١٥ هـ، تم إنشاء وحدة التحقيق والادعاء الجنائي التابعة لهيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة). تهدف هذه الوحدة إلى تعزيز جهود مكافحة الفساد من خلال التحقيق الجنائي في القضايا المتعلقة بالفساد المالي والإداري والادعاء فيها أمام المحاكم المختصة.

مهام واختصاصات وحدة التحقيق والادعاء الجنائي

- **التحقيق الجنائي:** تختص الوحدة بالتحقيق في القضايا الجنائية المتعلقة بالفساد المالي والإداري، وتعمل وفق القواعد والإجراءات المعمول بها في هذا الشأن.
- **الادعاء الجنائي:** تتولى الوحدة مهمة الادعاء في القضايا الجنائية المتعلقة بالفساد المالي والإداري أمام المحاكم المختصة، بهدف تحقيق العدالة.
- **التنسيق مع النيابة العامة:** يتم التنسيق مع النيابة العامة لضمان استمرار التحقيقات في قضايا الفساد المالي والإداري، خاصة في المناطق التي لا توجد بها فروع لهيئة الرقابة ومكافحة الفساد[١].

=

https://www.al-madina.com/article/9247133

(١) لحويطي، مهند. (٢٠٢٤). 'الجهود الوطنية والدولية للمملكة العربية السعودية في مكافحة الفساد واسترداد متحصلاته ، مجلة البحوث الفقهية والقانونية،ص٢٨٦٣- ٢٨٦٥.

الهيكل التنظيمي للوحدة:

تتألف الوحدة من عدد من الدوائر بقرار من رئيس الهيئة، ويشترط في أعضائها توفر شروط شغل وظيفة عضو النيابة العامة،ويمكن لرئيس الهيئة تكليف من يراه مناسبًا من منسوبي الهيئة أو من خارجها للعمل في هذه الوحدة، بشرط توافر الشروط المطلوبة، كما يمكن لرئيس الهيئة طلب ندب أعضاء من النيابة العامة ممن لهم خبرة في مجال مكافحة الفساد، وتحدد مدة الندب بما لا يقل عن ثلاث سنوات[1].

الاختصاص المكاني:

ينعقد الاختصاص المكاني في جميع الدعاوى المتعلقة بقضايا الفساد المالي والإداري في المحكمة المختصة بمدينة الرياض. تسري على هذه الدعاوى جميع الأحكام والإجراءات المعمول بها نظامًا. ويترتب على الحكم الصادر بإدانة أي موظف بجريمة فساد مالي أو إداري فصله من وظيفته، بغض النظر عن مقدار العقوبة المحكوم بها أو مدتها.

تطبيق سياسة التسوية مع المتهمين بالفساد:

تعتبر سياسة التسوية مع المتهمين بالفساد من الآليات القانونية الحديثة التي اعتمدتها المملكة العربية السعودية في إطار جهودها لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة،و تهدف هذه السياسة إلى تحقيق العدالة الجنائية بشكل أكثر كفاءة وفعالية، مع المحافظة على حقوق المتهمين وضمان تحقيق المصلحة العامة.

---

(١) إنشاء وحدة «تحقيق وادعاء جنائي».. تفاصيل ٣ أوامر ملكية ، مقال منشور على الرابط التالى:
https://www.alyaum.com/articles/6227315

تستند سياسة التسوية إلى مجموعة من الأنظمة والتشريعات، منها:

- نظام مكافحة الفساد: الذي يحدد الجرائم المتعلقة بالفساد والإجراءات القانونية اللازمة لمواجهتها.[١]
- قانون الإجراءات الجزائية: الذي ينظم كيفية التعامل مع المتهمين في الجرائم، بما في ذلك إمكانية التسوية[٢].

وتسعى سياسة التسوية إلى تحقيق عدد من الأهداف منها :

- استعادة الأموال العامة: من خلال إتاحة الفرصة للمتهمين برد الأموال التي تم الاستحواذ عليها بطرق غير مشروعة، مما يسهم في تعزيز الثقة العامة في النظام القانوني.
- تخفيف العقوبات: حيث يمكن للمتهمين الذين يوافقون على التسوية الحصول على عقوبات مخففة، مما يشجعهم على الاعتراف .[٣]

وعلى الرغم من الفوائد المحتملة لسياسة التسوية، إلا أن هذه السياسة تواجه بعض التحديات منها:

---

(١) نظام مكافحة الفساد، ١٤٣٩ هـ ، منشور على الرابط الالكترونى التالى :

https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/a8ebff8e-412c-4f67-ac5f-b1ca008d18d9/

(٢) نظام الإجراءات الجزائية على الرابط التالى:

https://www.boe.gov.sa/ar/Pages/default.aspx

(٣) نظام مكافحة الفساد، ١٤٣٩ هـ ، منشور على الرابط الالكترونى التالى :

https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/a8ebff8e-412c-4f67-ac5f-b1ca008d18d9/

الشفافية: فهناك مخاوف بشأن مدى شفافيتها، حيث قد يُعتبر أن التسوية تمنح المتهمين فرصة للهروب من العقوبات الحقيقية.

حقوق الضحايا: فيجب التأكد من أن حقوق الضحايا والمتضررين من الفساد محمية، وأن التسوية لا تؤثر سلبًا على حقوقهم.

وبناء على ماسبق و من خلال تحليل التجربتين السنغافورية والسعودية في مكافحة الفساد يتضح أن الإرادة السياسية القوية، والتشريعات الصارمة، والهيئات الرقابية المستقلة، والتعاون الدولي، تعد من العوامل الأساسية لتحقيق الشفافية والنزاهة في أي مجتمع. فقد نجحت سنغافورة في التحول من دولة كانت تعاني من الفساد إلى نموذج عالمي يُحتذى به، مستندةً في ذلك إلى آليات قانونية صارمة، وإجراءات إدارية شفافة، وهيئات رقابية قوية.

وعلى الجانب الآخر، أثبتت المملكة العربية السعودية التزامها الجاد بمكافحة الفساد من خلال رؤية ٢٠٣٠، حيث تبنت استراتيجيات قانونية وإدارية متقدمة، مثل إنشاء هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة)، واعتماد سياسة التسوية لاسترداد الأموال العامة، وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

ومن خلال مقارنة التجربتين، يتضح أن نجاح أي استراتيجية لمكافحة الفساد يعتمد على التكامل بين القوانين الرادعة، والشفافية في المعاملات، والاستقلالية التامة للهيئات الرقابية، والتعاون بين الدولة والمجتمع. ولذا، فإن استمرارية هذه الجهود وتطويرها بما يتماشى مع التحديات الحديثة يعد أمرًا ضروريًا لضمان بيئة خالية من الفساد، تحقق التنمية المستدامة، وتعزز ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية.

خاتمه البحث

في ختام هذا البحث، يتضح أن مكافحة الفساد تتطلب جهوداً متكاملة ومترابطة بين مختلف الأطراف المعنية، بدءًا من تطوير إطار قانوني قوي يضمن الشفافية والمساءلة، وانتهاءً بتعزيز الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة.

كما يجب الاعتماد على التجارب الناجحة للدول الأخرى والتي أثبتت فعاليتها في الحد من الفساد، و إن التزام الحكومات والمجتمعات المدنية بالعمل معًا والتمسك بمبادئ الحوكمة الرشيدة يمثل السبيل الأمثل نحو تحقيق التغيير الإيجابي والمستدام.

كما أن التصدي للفساد ليس واجباً أخلاقياً فقط، بل هو ضرورة لضمان التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمعات.

النتائج والتوصيات:

- **النتائج:**

- الفساد مشكلة شاملة تهدد الاستقرار والتنمية،ويحتاج مكافحته إلى أطر قانونية قوية، وآليات فعالة للتنفيذ.
- تتعدد أسباب الفساد، بما في ذلك ضعف المؤسسات، وعدم الشفافية، وغياب المساءلة.
- مكافحة الفساد تتطلب جهودًا متكاملة من جميع الأطراف، بما في ذلك الحكومات، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لضمان بناء نظام قوي وفعال يساهم في خلق بيئة خالية من الفساد، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

- نجاح الجهود المبذولة في مكافحة الفساد يتطلب تطوير التشريعات وتحديثها باستمرار، وتعزيز استقلالية القضاء، وتفعيل دور الأجهزة الرقابية، إضافة إلى نشر الوعي المجتمعي بمخاطر الفساد وآثاره السلبية.
- نجاح أي استراتيجية لمكافحة الفساد يعتمد على التكامل بين القوانين الرادعة، والشفافية في المعاملات، والاستقلالية التامة للهيئات الرقابية، والتعاون بين الدولة والمجتمع

- **التوصيات:**

- التأكيد على أهمية تكامل التشريعات الجنائية مع الجهود الإدارية والاجتماعية لتحقيق مكافحة فعّالة للفساد.
- تعزيز النزاهة والشفافية وبناء مؤسسات قوية لمواجهة الفساد بفعالية.
- تعزيز الشفافية : من خلال تفعيل قوانين الحق في الوصول إلى المعلومات.
- تبني نهج شامل يتضمن تعزيز الإطار التشريعي لمكافحة الفساد، وتطوير آليات رقابية فعالة ومستقلة، وتفعيل قنوات التنسيق بين الجهات المعنية.
- مواجهة مقاومة الإصلاح المؤسسي من خلال بناء إرادة سياسية قوية، ودعم مجتمعي يعزز من قيم النزاهة والمساءلة.
- توسيع نطاق التجريم : لتشمل كافة أشكال الفساد، بما في ذلك التهرب الضريبي وجرائم البورصة.
- تعزيز استقلالية وكفاءة الأجهزة الرقابية من خلال تأمين موارد كافية وتوفير التدريب اللازم.

- تبني آليات شفافة للمساءلة تضمن مشاركة المجتمع المدني والإعلام في رصد الأداء الحكومي والإداري.
- ضرورة تعزيز التعاون الوطني والدولي من خلال تحديث الأطر القانونية والإجرائية وتبني آليات تنسيق فعّالة، تُمكن السلطات من مواجهة جرائم الفساد وتتبع عائداتها بشكل يتماشى مع متطلبات العدالة والشفافية.

قائمة المراجع

مراجع باللغه العربيه:

١. باخورية دريس، جريمة غسل الأموال ومكافحتها في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه في القانون الجنائي الخاص، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ٢٠١١-٢٠١٢ .

٢. لي كوان يو (ترجمة معين الإمام) ، سنغافورة من العالم الثالث إلى العالم الأول ، مكتبة العبيكان السعودية ،٢٠٠٧ .

٣. أحلام قراوى ،عرض التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد كتجربة عالمية رائدة، مجلة المنهل الاقتصادى ، المجلد ٠٣،العدد ٠٢،ديسمبر ٢٠٢٠م، جامعة الشهيد حمد لخضر بالوادى .

٤. البنك الدولي للإنشاء والتعمير : تقرير التنمية في العالم ١٩٩٧م، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة .

٥. بوقصه ايمان ، خصوصية السياسة العقابية فى مكافحة ظاهرة الفساد المالى فى التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، المجلد ١٥، العدد ٣، ٢٠٢٢م .

٦. جعفر عبد السلام على ، التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية ، أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد ، المنعقد بالرياض خلال الفترة من ١٠-١٢/٨/١٤٢٤هـ ، بمقر أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة بقينا ، ج ١.

٧. حسن لطيف كاظم الزبيدي وعاطف لافي السعدون ، الفساد جذوره وتماره المرة في العراق ، مجلة دراسات اقتصادية، العدد (١٨) ، بيت الحكمة ، بغداد . ٢٠٠٦ .

٨. خالد عبد الرحمن آل الشيخ ، الفساد الاداري وأنماطه أسبابه وسبل مكافحته ، رسالة دكتوراة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، بدون سنه نشر.

٩. د سالم محمد عبود ، ظاهرة الفساد الاداري والمالي مدخل استراتيجي للمكافحة ، جامعة بغداد ، ط ٢، ٢٠١١م.

١٠.د. عبد القادر شرف، واقع النموذج السنغافورى في مكافحه الفساد ،دراسات -العدد الاقتصادى -مجلد٧-العدد٢،جوان ٢٠١٦م، جامعة الأغواط.

١١.رجب إبراهيم عبد الجواد ، معجم المصطلحات الإسلامية في المصباح المنير ١٤٣٢٠هـ، القاهرة، دار الآفاق العربية .

١٢.زهير عبد الكريم الكايد ، الحكمانية ، govemanceقضايا وتطبيقات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة، مصر ٢٠٠٣ م .

١٣.سعيد على الراشدي، الإدارة بالشفافية، دار نور المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٧

١٤.سمير عبود عباس ، صباح نورى عباس ، الفساد الادارى والمالي في العراق مظاهره، أسبابه، ووسائل علاجه، المحور الادارى ، معهد الإدارة الرصافة . ٢٠٠٨ .

١٥.شريهان حسن ، جهود مكافحة الفساد المالى والادارى في المملكة العربية السعودية، المجلة القانونيه بجامعة شقراء .

١٦. صلاح الدين الضهيرى، زينب. (٢٠٢١). 'تأثير تكنولوجيا البلوك تشين على أمن المستقبل الرقمي للمعاملات الاقتصادية ,'مجلة الدراسات القانونية.

١٧. طاهر، عباسة ، توفيق مجاهد ، السياسة الجنائية الدولية لمكافحة جريمة تبييض الأموال ، مجله رماح للبحوث والدراسات (٢٠١٨) .

١٨. طويطي مصطفى مجدوب خيرة، آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي والإدارى في ظل مبدأ الإفصاح والشفافية ، مجلة المفريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ، المجلد ٣ ، العدد ١ ،٢٠١٩ م

١٩. عبد الرحمن كرو ، دور الشفافية والمسائلة في مكافحة جرائم الفساد ، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد ١ ، العدد ،٢٠٢٢ م.

٢٠. عبد الوهاب بدره ، جرائم الأمن الاقتصادي، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م، بدون دار نشر .

٢١. العـــــشرى ، عبده. (٢٠١٩)، تحديات ضبط جرائم الفساد وتتبع عائداتها في ضوء الوثائق الدولية والقانون المصري.المجلة الجنائية القومية، مج٦٢، ع١.

٢٢. على يوسف الشكرى ، المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة ، إبتراك للنشر والتوزيع، القاهرة .،٢٠٠٣م.

٢٣. فلاق محمد استاذ محاضر ، حدو سميرة أحلام ، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري - تجارب دولية مجلة الريادة الاقتصاديات الاعمال ، المجلد ١ ، العدد ١، يونيو ٢٠١٥.

٢٤. كرور عبد الرحمن ، دور الشفافية والمساءلة في مكافحة جرائم الفساد، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، المجلد ٦، العدد ٢ ، ٢٠٢٢ م.

٢٥. لحـــويطي، مهنـــد. (٢٠٢٤). "الجهـــود الوطنيـــة والدوليـــة للمملكـــة العربيـــة الـسعودية فـي مكافحـة الفـساد واسـترداد متحـصلاته ، مجلـة البحـوث الفقهيـة والقانونية.

٢٦. محمد احمد المنشاوى، النظام الجزائى الخاص -جرائم التعزير المنظمه في المملكه العربيه السعوديه ، دار الكتاب الجامعى ، ٢٠٢٤م.

٢٧. مصطفى كامل السيد الفساد والتنمية مركز دراسات وبحوت الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩م.

٢٨. نـادر أحمـد أبـو شـيخة ، الفـساد فـي الحكومـة ، تقريـر النـدوة الاقليميـة التـي عقدتها دائـرة التعـاون الفنـي للتنميـة (DTCD) ومركـز التنميـة الاجتماعيـة والـشؤون الانسانية (CSDHA) بـالامم المتحدة في لاهـي هولندا ١٩٨٩ ، المنظمـة العربيـة للتنميـة الاداريـة ، ادارة البحـوث والدراسـات ، المطـابع التعاونيـة ، عمـان الأردن ١٩٩٣.

٢٩. ناصر عبد الناصر ، دور البرلمانات والبرلمانين في مكافحة الفساد ، مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ط١ ، ٢٠١٠ م.

٣٠. هند محمود حميد، الفساد تعريقه وخصائصه ، اسبابه، مظاهره ، طرق مكافحته ، مجلة العلوم السياسية ، عدد ٥٥، ٢٠١٨ م .

٣١. وهبه مصطفى الزميلي ، التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية ، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .

مراجع اجنبية:

- Jean2019Anti-corruption Education and Peacebuilding Rwanda Springer
- Koh Teck Hin National anti-corruption strategy: the singapore experience Resource material series 86 the 14th unafeiuncac training programme visiting experts.

مواقع على الشبكه الإلكترونية:

- http//al3loom.com?/p 24672-date: 10/3/2020
- http://legal.un.org/icc/statute/arabic/rome_statute(a).pdf
- https://aca.gov.eg/News/1655.aspx
- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9_%D9%88%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF?form=MG0AV3
- https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/a8ebff8e-412c-4f67-ac5f-b1ca008d18d9/
- https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/a8ebff8e-412c-4f67-ac5f-b1ca008d18d9/

- https://www.al-madina.com/article/9247133
- https://www.alyaum.com/articles/6227315
- https://www.boe.gov.sa/ar/Pages/default.aspx
- https://www.msn.com/ar-sa/news/featured
- https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publ ications/Convention/08-50024_A.pdf:
- https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publication s/Convention/08-50024_A.pdf
- https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption/module-6/key-issues/transparency-as-a-precondition.html?utm_source=cha tgpt.com
- https://www.unodc.org/pdf/crime/a_res_55/res5525a.pdf
- *www.masress.com/elkhabar/32288*
- *www.transparencyforum.net/details-139htm*
- *www.transparencyforum.net/details-139htm*